

توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى:

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)

(المائدة : ٣٨)

وأمثالها بين سيبويه وغيره من النحاة والمفسرين

جمع ودراسة

د / عبد الله محمد عبد العزيز يحيى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك
وعظيم سلطانك ، أحمدك يا رب بجميع محامدك ، إذ جعلتني من طلبة
العربية التي تعهدت بحفظها بحفظك كتابك العظيم ، حيث قلت : (إِنَّا نَحْنُ
نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(١).

وأصلي وأسلم على أفصح العرب قاطبة بيد أنه من قريش ، فاللهم
صل وسلم وبارك على نبيك محمد -[^]- وعلينا وعليهم إلى يوم الدين .

وبعد

فإن فهم كتاب الله ، والوقوف على أسرار عظمته ، وإعجازه
وتذوقه ، وإقامة اللسان به ، وعصمته من اللحن هدف لهذه الدراسة التي
قمت بإعدادها عن توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ
فَأَقْطَعُ مَوَآئِدَهُمَا)^(٢). وأمثالها عند سيبويه وغيره من النحاة والمفسرين
وإن ما يبعث على رضا النفس ، أن يبتغي الإنسان بعمله مرضاة ربه
« سبحانه وتعالى ».

وقد عرضت في هذه الدراسة أولاً لتعريف التوجيه ، وبينت العلاقة
بينه وبين التأويل ، وذلك في تمهيد مختصر بقدر ما استطعت .

(١) الآية (٩) من سورة الحجر .

(٢) من الآية (٣٨) : سورة المائدة.

ثم كان المبحث الأول الذي تحدثت فيه عن خلاصة آراء النحاة في حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ .
ثم كان المبحث الثاني الذي تحدثت فيه عن توجيه سيبويه لقراءة الرفع وأمثالها في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) وأمثالها ، وذكرت القراءات الأخرى التي وردت في الآية وأمثالها، وختمت هذا المبحث بموقف أبي حيان ، وتلميذه ابن مكتوم والسمين الحلبي .
وبعد هذا كان الحديث في المبحث الثالث عن آراء النحاة والمفسرين في توجيه سيبويه وآرائهم في تخريج هذه القراءة وأمثالها ، وبينت أن المبرد وأكثر النحاة يتفقون مع سيبويه في أن الآية وأمثالها لست من باب الاشتغال في شيء.
ثم الحديث في المبحث الرابع عن مناقشة دعاوى بعض الباحثين على سيبويه في هذا الموضع والرد عليها .
وكانت الخاتمة وأهم النتائج التي توصلت إليها ، ثم ذيلت البحث بأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في إتمام هذا البحث ، وإني إذ أقدم هذا العمل المتواضع ، لا أدعي له العصمة من الخطأ ؛ لأن كل بني آدم خطأ ، وخير الخطائين التوابون .

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، إنه نعم
المولى ، ونعم النصير .

(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ) (١)، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

د/ عبد الله محمد يحيى

(١) الآيات (١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢) من سورة الصافات .

التمهيد

التوجيه في اللغة والاصطلاح

أ- التوجيه في اللغة :

التوجيه في اللغة : مصدر الفعل « وجّه » يقال : وجّهت الريح الحصى توجيهاً إذا ساقته (١) .
ويقال : خرج القوم فوجّهوا للناس الطريق توجيهاً إذا وطنوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه (٢) .

ووجهه الأمير توجيهاً وأوجهه إيجاباً : جعله وجيهاً (٣) .

ب - التوجيه في اصطلاح النحويين :

وفي اصطلاح النحويين يراد به : « بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية ، وموافقة لضوابط النحو ، فيقولون - مثلاً- : وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا » (٤) .

(١) ينظر : لسان العرب : ابن منظور محمد بن أبي الكرم المصري - ط/ دار صادر - بيروت سنة ١٩٦٨م - مادة « وجه » ٤٥٣/١٧ - ٤٥٨ .

(٢) ينظر : المصدر السابق .

(٣) ينظر: أساس البلاغة : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق أ/ عبد الرحيم محمود - دار المعرفة - بيروت - لبنان - سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - مادة « وجه » ص ١٠٠٨ ، وينظر : مختار الصحاح : أبو بكر الرازي ، ص ١١٨ - مادة « جوه » - دار الكتاب العربي - بدون .

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : د/محمد إبراهيم عبادة-

=

وتحرير ذلك أن النحوي قد تعرض له قراءة قرآنية أو شاهد شعري يرى بأكثر من وجه إعرابي ، كأن يرد بالرفع والنصب ، أو بأكثر من صورة كأن يذكر ما معروف أنه مؤنث ، أو يؤنث ما معروف أنه مذكر ، وما إلى ذلك.

فيحاول النحوي أن يعمل فكره النحوي لإيجاد حل يجعل الحالة الذهنية المدروسة تتطابق والقواعد النحوية التي يحتكم إليها مذهبه النحوي ، بمعنى أكثر بياناً أنه يسوق الحالة النحوية قيد الدرس لتطابق قاعدة نحوية معروفة تجعل للنص وجهاً مقبولاً في العربية ، جائزاً عند دارسيها .

وهو بهذا نوع من إعمال الفكر النحوي ، ووسيلة لحل ما قد يكون في ظاهره تعارضاً بين النص والقاعدة النحوية .

ولا يخفى ما في هذا المعنى من استناد إلى الدلالة اللغوية التي أوردتها للتوجيه في قولهم : « وجهت الريح الحصى توجيهاً إذا ساقته » (١).

وقولهم : « خرج قوم فوجّهوا الناس الطريق توجيهاً. إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه » (٢).

فكان النحوي بذلك يسوق النص ليطابق القاعدة النحوية مستنداً إلى قواعد اللغة العربية ليسير النص بذلك مع العربية على جهة واحدة .

ص ٢٥٠-٢٥١ - مكتبة كلية الآداب - الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

(١) لسان العرب « وجه » ٤٥٣/١٧ - ٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق .

وذكر الأخفش الأوسط التوجيه في قوله : « التَّوْجِيهَ حَرَكَةُ
الْحَرْفِ الَّذِي إِلَى جَنْبِ الرَّوِيِّ الْمُقَيَّدِ ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ الْفَتْحِ غَيْرُهُ ،
نَحْوُ :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَرَ (١)

الْتَزَمَ الْفَتْحَ فِيهَا كُلَّهَا، وَيَجُوزُ مَعَهَا الْكَسْرُ وَالضَّمُّ فِي قَصِيدَةٍ
وَاحِدَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي: أَصْلُهُ مِنَ التَّوْجِيهِ، كَأَنَّ حَرْفَ الرَّوِيِّ مُوجَّهٌ
عِنْدَهُمْ ، أَيْ كَأَنَّ لَهُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مِنْ قَبْلِهِ، وَالْآخَرُ مِنْ بَعْدِهِ، أَلَا
تَرَى أَنَّهُمْ اسْتَكْرَهُوا اخْتِلَافَ الْحَرَكَةِ مِنْ قَبْلِهِ مَا دَامَ مُقَيَّدًا ... كَمَا
يَسْتَفْبِحُونَ اخْتِلَافَهَا فِيهِ مَا دَامَ مُطْلَقًا نَحْوَ قَوْلِهِ:

عَجَّلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ (٢)

مَعَ قَوْلِهِ فِيهَا: وَبِذَلِكَ خَبَرْنَا الْغَرَابَ الْأَسْوَدَ.

وَقَوْلُهُ: عَنَّمْ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعْقَدُ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُقَيَّدًا فَلَهُ وَجْهٌ يَتَقَدَّمُهُ، وَإِذَا كَانَ مُطْلَقًا فَلَهُ

(١) بيت من الرجز ، ونسبه إلى العجاج في : شرح الكافية للرضي ١٦٤/٢ ،
وإصلاح المنطق لابن السكيت ١٦٧/١ ، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢٦٥/١ ،
وتاج العروس للزبيدي ٨٣/٣١ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ٨١/١ ،
والعين للخليل بن أحمد ١١٦/٦ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٦٧/١ ،
والخصائص ٢٢٤/٢ ، ٢٦٢ ، ٤٣٣/٣ ، وخرزانه الأدب ١٠٣/١ ، ٥٤/٤ ،
وشرح الأشموني ٤١٣/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٥١٦/٥ .

(٢) عجز بيت من معلقة النابغة الذبياني ، وهو من بحر الكامل ، وهو في ديوانه
٨٩/ - ط: دار المعارف بمصر - بدون ، ونسب إليه أيضاً في الخصائص
٢٤٠/١ ، والدرر اللوامع ٢٠/٢ ، وذكر بلا نسبة في لسان العرب ٥٦٠/١٣ «
وجه» ، وهمع الهوامع ٩٩/١ .

وَجَهٌ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ، فَجَرَى مَجْرَى التَّوْبِ الْمَوْجَّهِ وَنَحْوَهُ» (١).

وقد استعمل بعض النحاة بمعنى التأويل ، يقول أبو حيان : «

وَلَا يَسُوغُ إِتْكَارُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَلَهَا التَّوْجِيهُ الْجَيِّدُ فِي الْعَرَبِيَّةِ» (٢).

كما يجب أن نعلم أن التأويل النحوي نوع من أنواع التوجيه النحوي الإعرابي أو الصرفي للنصوص العربية المبنية على الكثير من كلام العرب ، وأن الهدف الأساس من التأويل هو إبعاد هذه النصوص عن الحكم عليها بالشذوذ ، والندور ، والقلّة ، وذلك بتوجيهها توجيهاً نحويّاً إعرابياً ، أو صرفياً ، أو معنوياً يجعلها متسقة مع الكثير الغالب في كلام العرب من النصوص التي بنى عليها النحاة وعلماء اللغة قواعد العربية .

ولا فرق بين التوجيه النحوي ، والتأويل النحوي للنصوص إلّا من حيث إن الثاني يختص بالنصوص التي تحتاج إلى شيء من التدبر والتأمل والحيلة والتقدير ، وذلك لمخالفتها للكثير الغالب من سنن العرب في كلامها .

أما التوجيه النحويّ فيشتمل ما كان كذلك وما لم يكن ، ومن

(١) لسان العرب « وجه » ٤٥٣/١٧ - ٤٥٨ ، وينظر : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقوافي / ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٢) البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ١٩٠/٤ - مكتبة النصر الحديثة - الرياض - السعودية .

وينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٢١٢/٨ - تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - ط ١ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، وحاشية الشهاب المسماة « عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي » ٢٠٩/٧ - المكتبة الإسلامية - محمد أزمير - ديار بكر - تركيا .

ثمَّ كان التوجيه أشمل ، وأعم ، وأوسع دلالة في عرف النحاة ،
ومن إليهم من التأويل . وبناء على هذا فالصلة بين التوجيه
والتأويل النحويين هي صلة خصوص وعموم مطلق ؛ لأن كل
تأويل نحويّ توجيه نحويّ ولا عكس . وإذا قصر استعمال «
التوجيه » على النصوص الظاهرة الإعراب ، الواضحة الدلالة التي
لا تحتاج إلى تأمل وتقليل نظر وتقدير ، وكانت الصلة بين الكلمتين
صلة عموم وخصوص وجهيّ ، وإذا نظرنا إلى كون النصوص
الظاهرة الإعراب ، الواضحة الدلالة لا تحتاج إلى توجيه عند غير
المبتدئين في العربية ، ويكون التأويل والتوجيه كلاهما لما يحتاج
إلى نظر ، وتأمل ، وحيلة ، كانت الصلة بين الكلمتين على الإطلاق
بهذا الاعتبار ، ولكن الأظهر عند النحاة الذي عليه الفكر هو القول
الأول بأن الصلة بين الكلمتين صلة خصوص وعموم مطلق .

وبعد أن انتهيت من هذا التمهيد الموجز في تعريف التوجيه ،
وبينت العلاقة بينه وبين التأويل ، وعرفنا أن كل تأويل توجيه
وليس كل توجيه تأويل ، بعد هذا نذهب لمعرفة توجيه قراءة الرفع
في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (١).

وهذا التوجيه يسبقه أولاً مبحث عن خلاصة آراء النحاة في
الاسم السابق في باب الاشتغال ، وكذا مسألة دخول الفاء في خبر
المبتدأ ، ثم بعد هذا يكون الحديث عن توجيه سيبويه وتأويله لهذه

(١) من الآية (٣٨): سورة المائدة.

القراءة، ثم آراء النحاة والمفسرين في توجيههم ، وآرائهم في
تخريج هذه القراءة وأمثالها ، وأخيراً يدور الحديث عن مناقشة
دعاوى بعض الباحثين على سبويه في هذا الموضوع والرد عليها.

المبحث الأول

خلاصة آراء النحاة في حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ومسألة دخول الفاء في

خبر المبتدأ

تقوم الدراسة في هذا المبحث على مسألتين من مسائل النحو ، هما : مسألة حكم الاسم السابق على فعل الطلب في باب الاشتغال ، ومسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ ، وكذا دراسة بعض وجوه القراءات القرآنية التي تبدو ظاهرها مخالفة للقاعدة النحوية في هاتين المسألتين .

وقبل البدء في هذا يجب أن تعرف أولاً مفهوم الاشتغال في اللغة والاصطلاح النحوي .

فالاشتغال في اللغة : التلهي عن الشيء ، من شغل فلاناً عن الشيء : لهأه ، وصرفه عنه (١) .

وفي اصطلاح النحاة : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره (٢) ، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من الضمير ، وسلط على الاسم السابق لنصبه ، مثل : «الْقُرْآنَ قَرَأْتُهُ» ، ويجوز في الاسم السابق أن يرفع بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، كما يجوز أن ينصب بفعل مقدر محذوف وجوباً

(١) ينظر: المعجم الوسيط ، ط/مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ٣ ، بدون ٥٠٥/٢

(٢) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ١٦١/٢ ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد - ط/ دار الفكر - بيروت ، ط ٣ ، بدون .

يفسره الفعل المذكور ، فلا موضع للجملة من الإعراب حينئذٍ لأنها مفسرة ، والإعراب الأول هو الأفضل لأنه يعفينا من التقدير .

والأسماء المتقدمة في باب الاشتغال ثلاثة أقسام :

قسم يجب نصبه ، وقسم يجب رفعه ، وقسم يجوز فيه الأمران .

واعلم أن الاسم إذا رُفِع يخرج الأسلوب من باب الاشتغال

بالمعنى النحوي لهذه الكلمة (١).

وقد ذكر النحاة أن من مسائل ترجيح النصب ، أن يكون الفعل

المذكور فعل طلب ، وهو الأمر أو النهي أو الدعاء ، مثل : «

معلمك أكرمك ، ضيفك لا تهنه ، واللهم عبدك ارحمه » ، وقالوا : «

إنما يترجح النصب في ذلك ؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة

الطلبية عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس» (٢)؛ لأنها لا تحتمل

الصدق والكذب ، ويشكل على هذا نحو قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٣) ، فإنه نظير قولك : «زيداً وعمراً

اضرب أخاهما » .

(١) هذه الأحوال مفصلة باستفاضة في جميع كتب النحو في باب الاشتغال ، وينظر على سبيل المثال : المصدر السابق .

(٢) لكنه جائز ، ولهذا لم يمتنع الرفع ، بل ضعف لسببين : مخالفة القياس ، ووجود خلاف بين النحاة ، وإن كان الراجح عندهم ، من قبل أن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف . ينظر : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى وبل الصدى ، على هامش شرح القطر للشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص ٢٦٦ .

(٣) من الآية (٣٨) : سورة المائدة .

وإنما يترجح في ذلك النصب ، لكون الفعل المشغول فعل طلب ،
وكذلك قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)^(١) ،

والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين (٢).

وترجح النصب على الرفع في حالة ما إذا كان الفعل المشغول
فعل طلب ، هو اختيار سيبويه ، ولا أعرف أحداً خالفه فيما وقفت
عليه من كلام النحاة في هذه المسألة، وقد قال ابن مالك :

واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب (٣)

وإنما الخلاف في الآيتين : هل هما من باب الاشتغال أو لا ؟

وقراءة الجمهور من القراء في الآيتين بالرفع (٤).

ووجهت هذه القراءة بوجهين :

الأول : أن قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) و (السَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ) كل منهما مبتدأ ، وقوله : (فَاجْلِدُوا) و (فاقطعوا) جملة
فعلية في موضع رفع خبر (٥)، وذكر هذا الفراء ، وأبو البقاء

(١) من الآية (٢) من سورة النور .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٦٦ .

(٣) ألفية ابن مالك ص١٨ ، ط / الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٣ ، والمحتسب لابن جني ١٠٠/٢ ،

والجامع لأحكام القرآن ١٠٧/١٢ ، والبحر المحيط ٤٧٦/٣ ، ٤٢٧/٦ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ٩٦٣/٢ تحقيق : علي

محمد البجاوي ، دار الجيل - بيروت ، ط٢ ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ومعاني

القرآن للفراء ٢٤٤/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي

٥٠٨/٢ ، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

للمخشي ٥٩/٣ طبعة / مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ط/٣ ، سنة

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

العكبري ، وفيه نظر ، لأنه يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن
المبتدأ ؛ وهي لا تحتمل الصدق والكذب (١).
ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاة منعو دخول الفاء في خبر
المبتدأ إلا إذا تضمن معنى الشرط ، فحينئذ يجوز دخول الفاء
عليه .

يقول سيبويه : « لو قلت : « زيد فمنطلق » لم يستقم » (٢).

وقد تبعه المبرد ، وابن جني في هذا (٣).
الثاني : أن : (الزَّائِيَّةُ وَالزَّائِي) و (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) كل
منهما مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : فيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني ، وكذا : السارق والسارقة . وعلى هذا يكون قوله : (
فاجلِدُوا) و (فاقطعوا) جملة استئنافية (٤) ، وهو مذهب
سيبويه (٥) .

وقرأ أبو جعفر المدني ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وشيبة بن
نصاح ، ويحيى بن يعمر : (الزَّائِيَّةُ وَالزَّائِي) بالنصب (٦) ، بفعل

-
- (١) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام / ١٩٣ .
(٢) الكتاب ١ / ١٣٨ .
(٣) ينظر : المقتضب للمبرد ٣ / ١٩٥ - ١٩٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٩ ، وظاهرة المنع
في النحو العربي / ١١٢ .
(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٦٣ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٢ / ١٠٧ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣ / ١٢٧ ، والجامع لأحكام القرآن
١٢ / ١٠٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٧ .
(٦) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٢٧ .

محذوف دل عليه (فاجلدوا) (١) .

وذكر أبو حيان في البحر : « وقرأ بالنصب في آية المائدة عيسى بن عمر الثقفي ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، وهي محكية – أيضاً – عن ابن أبي إسحاق » (٢) .

وقد استشهد سيبويه بهذه الآية على قراءة الجمهور بالرفع ، ثم قال : « وقد قرأ أناس : (والسارق والسارقة) يعني بالنصب . (٣) .

وقرأ عبد الله بن مسعود : « والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهم » .

ووجد في مصحف أبي بن كعب : « والسرق والسارقة » بضم السين المشددة فيهما . ونسب ضبطهما هكذا إلى أبي عمرو ، وقال ابن عطية : يشبه أن يكون هذا تصحيفاً من الضابط ؛ لأن قراءة الجماعة إذا كتبت « السرق » بغير ألف وافقت هذه في الخط (٤) .

وفي آية النور : (الزانية والزاني) قرأ الجمهور بالرفع .
وقرأ بالنصب : (الزانية والزاني) عيسى بن عمر ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وزاد أبو حيان في البحر نسبتها إلى شيبه ، وأبي السمال ، وأغرب فعزاها – أيضاً – إلى أبي جعفر ،

-
- (١) التبيان في إعراب القرآن ٩٦٤/٢ .
 - (٢) البحر المحيط ٤٧٦/٣ ، وطبقات النحويين للزبيدي / ٢٧ .
 - (٣) الكتاب ١٤٣/١ .
 - (٤) البحر المحيط ٤٧٦/٣ .

ورويس(١) .

وقد استشهد سيبويه بهذه الآية على قراءة الجمهور برفع « الزانية والزاني » ، ثم ذكر أن ناساً قرءوها « الزانية والزاني » بالنصب(٢) .

وقرأ : « الزانية والزان » بغير ياء عبد الله بن مسعود(٣) .
وتوجيه الرفع في استشهد سيبويه بالآيتين ، على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ لأن بعده جملة « فاجلدوا » ، ولا تصلح أن تكون خبراً ؛ لاقترانها بالفاء ، وقد أجاز سيبويه وقوع الخبر فعل أمر ، إذا لم يكن مقترناً بالفاء(٤) .

وها هنا خطأ سببه سوء فهم كلام سيبويه ، لا بد من تصحيحه ، وهو القول بأن سيبويه اختار قراءة النصب ، وفضلها على قراءة الرفع .

وقد وقع في هذا الخطأ عدد من العلماء ، ففي إعراب القرآن لابن النحاس : « قرأ عيسى بن عمر «وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ» نصباً ، وهو اختيار سيبويه»(٥) .

وفي كتاب مشكل إعراب القرآن عند إعراب هذه الآية :»

-
- (١) ينظر : البحر المحيط ٤٢٧/٦ ، وشواذ القراءات لابن خالويه /ص ١٠٠ ، نشر ج/براجستراسر ، ط/المطبعة الرحمانية بمصر ، بدون تاريخ .
 - (٢) الكتاب ١٤٤/١ .
 - (٣) البحر المحيط ٤٧٦/٣ .
 - (٤) الكتاب ١٤٤/١ .
 - (٥) إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١/٤٩٥ - ٤٩٦ .

وكان الاختيار على مذهب سيبويه في النصب»(١).

وأصرح من هاتين العبارتين عبارة الزمخشري في الكشف :
« وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، وفضلها سيبويه على قراءة
العامة»(٢).

وأخذ هذه العبارة الأخيرة المفسرون الذين جاءوا بعد
الزمخشري ، فرددوها في تفاسيرهم ، مثل ما جاء في حاشية
الشهاب على تفسير البيضاوي : « سيبويه فضل قراءة النصب
على قراءة العامة»(٣) .

وقد أخذ الإمام فخر الدين الرازي هذا الخطأ في فهم كلام
سيبويه ، ولم يكتف بتريده ، كما فعل غيره من العلماء ، ولكنه
زاد على ذلك ، فبنى عليه أوهاماً يأتي بيانها وبطلانها(٤) .

والحق أن سيبويه فضل نصب الاسم السابق في باب
الاشتغال ، فيما إذا كان الفعل المشغول فعل طلب ، ولم يفضل قراءة
النصب الشاذة على قراءة الرفع المتواترة في هاتين الآيتين .
وما كان ذلك من منهج سيبويه في يوم من الأيام ، فهو لا
يفضل قراءة على قراءة ، فقد صرح بقبولها جميعاً ، وأنها سنة لا
تخالف .

وقد صحح هذا الخطأ في فهم كلام سيبويه كل من أبي حيان

(١) مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ٢٢٥/١ .

(٢) الكشف ٦١٢/١ .

(٣) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٢٤١/٣ .

(٤) ينظر : التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) لفخر الدين الرازي ٢٢٣/١١ .

في البحر (١) ، وتلميذيه ابن مكتوم النحوي في الدر اللقيط (٢) ،
والسمين الحلبي في الدر المصون .

وقد لخص السمين الحلبي هذا في قوله : « قال الزمخشري :
وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر لأن «زيداً فاضربه»
أحسن من «زيد فاضربه» . وفي نقله تفضيل النصب على قراءة
العامة نظر ، ويظهر ذلك بنص سيبويه . قال : « الوجه في كلام
العرب النصب ، كما تقول : زيداً أضربه . ولكن أبت العامة إلا
الرفع » (٣) .

وليس في هذا ما يقتضي تفضيل النصب ، بل معنى كلامه : أن
هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء ، إذ لو كانت من باب
الاشتغال ، لكان الوجه النصب ، ولكن لم يقرأها الجمهور إلا
بالرفع ، فدل على أن الآية محمولة على كلامين ، لا على كلام
واحد ، وهذا ظاهر » (٤) .

ويبدو لي أن كلام سيبويه : « والوجه في كلام العرب النصب
... ولكن أبت العامة إلا الرفع » صريح في أنه يفضل النصب في
باب الاشتغال ، والحالة هذه ؛ لوجود فعل الأمر ، ويعني أن ذلك هو
مقتضى كلام العرب ، ولا يقارن بين القراءتين ، ولكن بعض هؤلاء
العلماء لم يعط هذا الموضوع من كلام سيبويه حقه من التأمل

(١) ينظر : البحر المحيط ٤٧٦/٣ .

(٢) ينظر : الدر اللقيط من البحر المحيط على هامش البحر ، في الموضوع السابق .

(٣) الكتاب ١٤١/١ - ١٤٢ .

(٤) الدر المصون للسمين الحلبي ٢٥٩/٤ .

والنظر ؛ فكان الخطأ في الفهم ، وتبعه غيره من غير تأكيد ، ثقة بفهمه - والله تعالى أعلم - وعلى كل حال فالخطأ في فهم كلام سيبويه كثير ومشهور (١).

وإذا تقرر هذا ، فظاهر الآيتين على قراءة الجمهور المتواترة فيهما بالرفع ، أن يكون الاسمان المرفوعان فيهما مبتدأ ، أو معطوفاً عليه ، والخبر جملة (فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا) و (فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا بِمِزَّةِ جَلْدِكَ) ، وقد وقعت الفاء في خبر المبتدأ زائدة .

وهذا الظاهر غير صحيح عند الجمهور ، وعلى رأسهم سيبويه ؛ لأنهم يرون أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً صلته ظرف أو جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطاً .

ولما لم يكن في الآيتين شيئاً من ذلك ، منعوا دخولها في هذه الصورة ، ومن ثم تأول سيبويه ما في الآيتين وأمثالهما من الكلام ، وتبعه في ذلك جمهور النحاة والمفسرين ، وخالفه بعضهم. وهذا ما أتناوله في هذا البحث بالعرض والنقد والتحليل.

ذكر السيوطي أن وقوع الفاء زائدة في خبر المبتدأ له ضربان : واجب ، وهو ما بعد أما ... وجائز ، وذلك في صور ، إحداها : أن يكون المبتدأ (أل) الموصولة بمستقبل عام نحو (

(١) حتى ألف في ذلك الأستاذ الدكتور / صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم كتاباً طريفاً أسماه : « ما فهم على غير وجهه في كتاب سيبويه » .

الزَّانِبَةُ وَالزَّانِي) ، و (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) .

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الفاء لا تزداد في خبر
المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً صلته جملة فعلية صالحة
لأن تكون شرطاً ، نحو قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ
فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ) (١) .

أو تكون صلة الموصول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو قوله
تعالى : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (٢) .

أو يكون المبتدأ اسماً موصوفاً بالاسم الموصول ، نحو قوله
تعالى : (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ
أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ) (٣) .

-
- (١) من الآية (٣٠) من سورة الشورى .
(٢) من الآية (٥٣) من سورة النحل .
(٣) من الآية (٦٠) من سورة النور .

وما في الآيتين (الزانية والزاني) ، و (والسارق والسارقة) لا

يدخل في واحدة من هذه الصور ، ولهذا تأولوا الآيتين بأن الخبر محذوف ، تقديره : في الفرائض ، أو فيما يتلى عليكم ، أو فيما فرض عليكم ، أو فيما أنزل عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .

وحكم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (١) .

(١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١/١٠٩ ، وأوضح المسالك بتحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ١/٣٦٠ .

المبحث الثاني

توجيه سيبويه لقراءة الرفع وأمثالها

إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه لمعرفة توجيهه لقراءة الرفع في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (١) وأمثالها ، فإننا نجده قد تحدث في « باب الأمر والنهي » حديثاً طويلاً عن نصب الاسم المشغول عنه قبل الأمر والنهي ، وبعد حروف الاستفهام ، وكان من كلامه في ذلك قوله: «... تقول : أما زيد فسلام عليه ، وأما الكافر فلعنة الله عليه ؛ لأن هذا ارتفع بالابتداء ، وأما قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْهِ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً) (٢) ، وقوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٣) فإن هذا لم يبين على الفعل (٤) ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : (مَثَلُ الْبَنَةِ الَّتِي وُعِدَ

(١) من الآية (٣٨) من سورة المائدة .

(٢) من الآية (٢) من سورة النور .

(٣) من الآية (٣٨) من سورة المائدة .

(٤) يعني أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال أصلاً ؛ لأنه قال في أول هذا الباب : « والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ، ويبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ؛ لأنهما لا يقعان إلباً بالفعل ، مظهراً أو مضمراً » . الكتاب ١/١٣٧ .

الْمُنْفُونَ(١) ، ثم قال بعد : (فِيهَا أَتَهَرَّ مِنْ مَاءٍ) ، فيها كذا وكذا، فإنما وضع
 المثل للحديث الذي بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث ، فكأنه قال : ومن
 القصص، مثل الجنة، أو ما يقص عليكم ، مثل الجنة ، فهو محمول على
 هذا الإضمار ونحوه – والله أعلم– وكذلك: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) فكأنه لما قال
 جل ثناؤه: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)(٢)، قال : في الفرائض ، الزانية والزاني ،
 أو : الزانية والزَّانِي في الفرائض ، ثم قال : (فاجلدوا) فجاء بالفعل بعد أن
 مضى فيها الرفع ، كما قال :

وَقَائِلَةٌ: خَوْلَانٌ فَأَنْكِحَ فِتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةٌ الْعَيَّيْنِ خَلَوْكَمَا هِيََا(٣)

- (١) من الآية (١٥) من سورة محمد -٨- .
 (٢) من الآية (١) من سورة النور .
 (٣) البيت من بحر الطويل ، وهو من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلوها ،
 وخولان : قبيلة من مذحج باليمن . وأكرومة : بضم الهمزة وسكون القاف بعدها
 راء مهملة من الكرم ، بزنة الأضحوكة من الضحك، والأعجوبة من العجب ،
 والمعنى الذي تدل عليه هو معنى اسم المقول ، وأراد بالحيين : حي أبيها ،
 وحي أمها . يريد : أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتي نسبها . وخلو : خالية
 من الأزواج ، وهي بكسر الخاء وسكون اللام وآخرها واو . والشاهد : رفع
 خولان على الابتداء ، وتقدير الخبر . ولا يصح أن تكون جملة « فانكح فتياتهم »
 هي خبر خولان ، وزيدت الفاء في الخبر ؛ لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء
 على الخبر عند العرب ؛ إذ لم يسمع عنهم مثل : زيد فَمُنْطَلِقٌ ، والاستشهاد بهذا
 البيت يستدعي أن نقرر مسألة حاصلها أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول
 الفاء على خبر المبتدأ الذي هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى
 أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على الخبر بالشرط وشبه الخبر بالجواب ،
 وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستندلاً بوروده في كلام العرب ، فمن ذلك البيت
 المذكور ، وقول عدي بن زيد العبادي :

أَرْوَاحٌ مُـوَدَّعٌ أَمْ بِكُـوَرٍ أَنْتَ فَاَنْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

=

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمَرُ. وكذلك: (وَالسَّارِقُ

وَالسَّارِقَةُ) (١) كأنه قال: و فيما فرض الله عليكم ، السارقُ

والسارقةُ ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم ، فإِذَا جَاءت
هذه الأسماءُ بعد قصص وأحاديث. ويحمل على نحو من هذا قوله

عزَّ ثناؤه : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَاعَادُوهُمَا) (٢) ، وقد يجرى هذا

في «زيدٍ، وعمرو» على هذا الحدِّ، إذا كنت تُخبرُ بأشياء أو

=

ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبَّ مُوسَى ، أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحْمُهُ

فرعم الأخفش أن «خولان» مبتدأ، وجملة «فانكح» خبره ، و «أنت» في بيت
عدي مبتدأ ، وجملة «فانظر» خبر ، وأن «أظلمي» في البيت الذي أنشده ثعلب
أفعل تفضيل مضاف لياء المتكلم مبتدأ ، وجملة «فاصصب عليه ملكا» خبره ،
ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل «
خولان» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «هذه خولان» ، وقوله : «فانكح
فتاتهم» جملة أخرى ، وقول عدي : «أنت» يجوز أن يكون خبر حذف مبتدؤه
على نحو ما في البيت السابق ، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير :
أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل
الكلام : انظر «أنت ، فانظر» ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف برز
وانفصل ، وقول الثالث : «أظلمي» ويجوز تخريجه على نحو من هذه
التخرجات .

ينظر : الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٤ ، والإيضاح ٥٣/ ، وشرح المفصل ١٠٠/١ ،
٩٥/٨ ، ولسان العرب «خلا» ٢٦٢/١٨ ، وأوضح المسالك ١٣٨/٢ - ١٣٩ ،
والدرر اللوامع ٧٩/١ ، وهمع الهوامع ١١٠/١ ، والأزهية ٢٥٢/ ، وشرح
التصريح على التوضيح ٢٩٩/١ ، وخزانة الأدب ٢١٨/١ ، ٤٢١/٤ ،
والمقاصد النحوية للعيني ٥٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ٧٧/٢ .

(١) من الآية (٣٨) من سورة المائدة .

(٢) من الآية (١٦) من سورة النساء .

توصي، ثم تقول: زيد، أي زيدٌ فيمن أوصى به فأحسن إليه وأكرمه.

وقد قرأ أناس: (وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ) ، و (الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَةَ) ، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع .

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب ؛ لأن حدَّ الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل»(١).

هذا هو تأويل سيبويه وتحليله لوجه قراءة الرفع في الآيتين ، وهو يرى أن النصب فيهما عربي قوي جيد ، ولكن القراءة سنة متبعة .

وسيبويه لا يجيز أن يكون وجه الرفع من باب الابتداء والخبر ، لوجود الفاء وقال في مكان آخر من هذا الباب نفسه: « ولو قلت : زيد فله درهم ، لم يجز»(٢). وإنما جاز : « الذي يأتيني فله درهم » و « والذي يأتيني فمكرم محمود» ؛ لأن ذلك في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله تعالى : (الَّذِينَ

(١) الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٤ .

(٢) علق السيرافي على هذا الموضع بقوله : « لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ؛ لأن الكلام إنجاز محض ، ولا مذهب للمجازات فيه » من هامش الكتاب ١٣٩/١ ، وينظر: هامش طبعة بولاق من الكتاب ٧٠/١ ، وهداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد ١٦٣/٢ .

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْتِهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (١).

ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاءك فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث ، الجزاء «(٢) .

والذي يمكن أن نستخلصه من كلام سيبويه ، أن الآيتين تتكون كل واحدة منهما من جملتين اثنتين : الأولى ، اسمية ، وهي : السارق والسارقة في الفرائض ، أو في الفرائض حكم السارق والسارقة ، والثانية فعلية ، وهي قوله تعالى : (فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) وهذه الجملة مفسرة ومفصلة ، ومبينة لذلك الحكم الذي تضمنته الجملة الأولى .

وقد قرر كثير من علماء النحو والتفسير مضمون كلام سيبويه أحسن تقرير في وضوح وبيان تامين ، يقول العلامة ابن مكتوم النحوي : « وتلخيص ما تقدم من كلام سيبويه أن الجملة الواقعة أمراً بغير فاء بعد اسم ، يختار فيه النصب ، ويجوز فيه الابتداء ، وجملة الأمر خبره ، وهو يشير إلى قول سيبويه : « وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله ، فرفعته بالابتداء ، ونبهت المخاطب له ، لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في

(١) الآية (٢٧٤) من سورة البقرة .

(٢) الكتاب ١/١٣٩ .

الخبر ، ومثل ذلك: أما زيد فاقتله» (١).

ثم أضاف ابن مكتوم : « فإن دخلت الفاء ، فإما أن تقدرها الفاء الداخلة على الخبر ، أو عاطفة . فإن قدرتها الداخلة على الخبر ، فلا يجوز أن يكون ذلك الاسم مبتدأ والجملة الأمرية خبره ؛ إلا إذا كان المبتدأ أجرى مجرى اسم الشرط لشبهه به - له شروط ذكرت في كتب النحو - وإن كانت عاطفة ، كان ذلك الاسم مرفوعاً ، إما مبتدأ كما وجه سيبويه في قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) .

وإما خبر مبتدأ محذوف كما في قولك : القمر - والله - فانظر إليه « وهو بهذا يشير إلى قول سيبويه : « وقد يَحْسُنُ وَيَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ: عبد الله فاضربه، إذا كان مبيناً على مبتدأٍ مُظْهِرٍ أو مُضْمَرٍ. فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تُظْهِرْ " هذا " ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلال - والله- فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال، ثم جئت بالأمر. ومما يَدُلُّكَ على حُسنِ الفاء ههنا أنك لو قلت: هذا زيد فحَسَنٌ جميلٌ، كان " كلاماً " جيداً. ومن ذلك قول الشاعر:

وَقَائِلَةٌ: حَوْلَانُ فَاذْكُحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرُومَةٌ الْعَيَيْنِ خَلُوكَمَا هِيَ (٢)
هكذا سَمِعَ من العرب تُنْشِدُهُ» (٣).

وأضاف ابن مكتوم : « والنصب على هذا المعنى دون

(١) الكتاب ١/١٣٩.

(٢) البيت من بحر الطويل ، وقد سبق تخريجه في هذا المبحث .

(٣) الكتاب ١/١٣٨ - ١٣٩ .

الرفع ؛ لأنك لو نصبت احتجت إلى حذف جملة فعلية ، تعطف عليها بالفاء ، وإلى حذف الفعل الناصب ، وإلى تحريف الفاء إلى غير محلها ، فسيبويه إنما اختار هذا التخريج ؛ لأنه أقل كلفة من النصب مع وجود الفاء ، وليس الفاء الداخلة في خبر المبتدأ ؛ لأن سيبويه لا يجيز ذلك في « ال » الموصولة .

وهو هنا يشير إلى قوله سيبويه : « فإذا قلت : زيد فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق ، لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ .

فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره ، كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شئت على « عليك » كأنك قلت : عليك زيدا فاقتله » (١).

وأنها ابن مکتوم شرحه لكلام سيبويه بقوله : « فالآيتان عنده من باب « زيد فاضربه » فكما أن المختار في هذا الرفع ، فكذلك في الآيتين ويجوز في (وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ

....) (٢) أن يرفع على الابتداء ، والجملة التي فيها الفاء خبره ؛ لأنه موصول مسبق بشروط الموصول الذي يجوز دخول

(١) الكتاب ١/١٣٨ .

(٢) من الآية (١٦) من سورة النساء .

الفاء في خبره ؛ لشبهه باسم الشرط ، بخلاف قوله : (وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ) (١) فإنه لا يجوز عند سيبويه دخول الفاء في خبره ؛
لأنه لا يجري مجرى اسم الشرط ، فلا يشبه به في دخول
الفاء» (٢).

(١) من الآية (٣٨) من سورة المائدة .
(٢) الدرر اللقيظ من البحر المحيط ٣/٤٧٨ - ٤٧٩ .

المبحث الثالث

آراء النحاة والمفسرين في توجيه سيبويه وآراؤهم في تخريج هذه القراءة وأمثالها

يجب أن نعلم - أولاً - أن الإمام ابن مکتوم قد ذكر توجيه سيبويه مقدماً على غيره من التوجيهات ، حيث قال : « والرفع في : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يتلى عليكم ، أو فيما فرض عليكم السارق والسارقة ، أي : حكمهما .

ولا يجيز سيبويه أن يكون الخبر قوله : (فَأَقْطَعُوا) ؛ لأن

الفاء لا تدخل إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور ، أو جملة لأداء الشرط ، والموصول هنا (ال) ، وصلتها اسم الفاعل أو اسم المفعول ، وما كان هذا لا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه ، وقد أجاز ذلك جماعة من البصريين ، أعني أن يكون (وَالسَّارِقُ

وَالسَّارِقَةُ) مبتدأ ، والخبر جملة الأمر ، أجروا «ال» وصلتها

مجرى الموصول المذكور ، لأن المعنى فيه على العموم ؛ إذ معناه : الذي سرق ، والتي سرقت ، ولما كان مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذلك ، تأويله على إضمار الخبر ، فيصير تأويله : فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة جملة ظاهرها أن تكون مستقلة ، ولكن المقصود في قوله : (فَأَقْطَعُوا) فجيء بالفاء رابطة للجملة

الثانية بالأولى ، موضحة الحكم الأول المبهم في الجملة الأولى
«(١)» .

هذا ما انتهى إليه ابن مكتوم النحويّ ، ولعل السمين الحلبي
كان أوضح عبارة ، وأكثر بياناً لتوجيه سيبويه ، ولرأي غيره في
هذه المسألة حيث قال : « فأما قراءة الجمهور ، ففيها وجهان ،
أحدهما- وهو مذهب سيبويه والمشهور من أقوال البصريين- أنّ
«السارق» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: فيما يتلى عليكم - أو فيما
فرضَ عليكم- السارقُ والسارقة، أي: حكمُ السارقِ والسارقة.
ويكون قوله:«فاقطعوا» بياناً لذلك الحكم المقدّر، فما بعد الفاءِ
مرتبطٌ بما قبلها، ولذلك أتى بها فيه لأنه هو المقصودُ، ولو لم يأتِ
بالفاء لثوّه أنه أجنبي، والكلام على هذا جملتان: الأولى خبرية،
والثانية أمرية. والثاني: وهو مذهبُ الأخفش(٢)، ونُقِلَ عن المبرد
وجماعة كثيرة، أنه مبتدأ -أيضاً-، والخبر الجملة الأمرية من
قوله: «فاقطعوا» وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر ؛ لأنه يُشَبَّه الشرطُ،
إذ الألف واللام فيه موصولة ، بمعنى الذي والتي، والصفة صلّتها
فيه في قوة قولك: والذي سرق ، والتي سرقت فاقطعوا .

وأجاز الزمخشري الوجهين، ونسب الأول لسيبويه، ولم
يُنسَبِ الثاني، بل قال: «ووجهٌ آخر وهو أن يرفعا بالابتداء، والخبر

(١) الدر اللقيط من البحر المحيط ٤٧٦/٣ - ٤٧٧ .
(٢) لم يرد هذا في كتابه (معاني القرآن) ، بل لم يعرض للآيتين . ينظر: معاني
القرآن للأخفش ٢٥٨/١ ، ٤٢٠/٢ .

«فاقطعوا»(١).

وإنما اختار سيبويه أن يكون خبره محذوفاً ، كما تقدّم تقديره ، دون الجملة الطلبية بعده لوجهين: أحدهما: أنّ النصب في مثله هو الوجه في كلام العرب نحو: «زيداً فاضربه»؛ لأجل الأمر بعده ...

والثاني: دخول الفاء في خبره، وعنده أن الفاء لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح كـ«الذي» و«مَنْ» بشروط آخر ... ؛ وذلك لأنّ الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، واشترطوا في صلته أن تصلح لأداة الشرط من كونها جملة فعلية مستقلة المعنى، أو ما يقوم مقامها من ظرفٍ وشبهه، ولذلك أنها إذا لم تصلح لأداة الشرط لم يجز دخول الفاء في الخبر.

وصلة «ال» لا تصلح لمباشرة أداة الشرط فلذلك لا تدخل الفاء في خبرها، وأيضاً «ال» وصلتها في حكم اسمٍ واحدٍ ولذلك تخطأها الإعراب»(٢).

وبهذا يؤكد لنا السمين الحلبي صحة ما فعله ابن مكتوم قبله من بيان وجهة توجيه سيبويه لقراءة الجمهور بالرفع ، وإن خالفه بعض النحاة .

ومما يدل على أن توجيه سيبويه هذا هو الذي استقر عليه الفكر

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله الزمخشري ٦١١/١.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٢٥٨/٤.

النحويّ عند المتأخرين من النحاة ، قول ابن هشام الأنصاري : «ويترجح
النصب (١) في نحو : «زيداً أضربه» ؛ للطلب ، ونحو : (والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٢) متأول». هذا في متن القطر ، وفي شرحه
ذكر الإشكال الذي يثيره ظاهر قراءة الجمهور بالرفع في الآيتين ، وأجاب
بقوله : « وقد أجيّب عن ذلك بأن التّقدير: ممّا يتلى عليكم حكم السّارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما ، فالسارق والسارقة مُبتدأ ومعطوف عليه ،
والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور ، واقطعوا جملة مستأنفة ؛ فلم
يلزم الخبر بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة
في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثله : «زيد فقير فأعطه»

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسببين : الأول : أن الأصل في الطلب
أن يكون بالفعل ، فرجحنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجاء على ما
هو الأصل في الطلب ، ولم يوجب الطلب ؛ لأنه بغير الفعل غير منكر ، لكنه
قليل . والسبب الثاني : أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة
الطلبية ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب
، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة ، فرجحنا النصب لذلك ، ولم نوجبه لأنه لا
يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز
وقوع الجملة الطلبية خبراً ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ،
ومنه قول أبي مكعب أخى بني سعد بن مالك :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ لَأَتَّعَسَبُوا لِيَلْهُمَ عَن لَيْلِكُمْ نَامَا

ووجب الرفع في نحو : « محمد أحسن به» لأن الضمير في محل رفع ، وهذا
المثال ، وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق ، إلا
أنه ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ولا هو مستكمل شروطه ، أما أنه لا
ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حده أن يكون الفعل ناصباً للضمير ،
وهذا الضمير ليس في محل نصب ، بل هو في محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل
المتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وأما أنه لم
يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال الجامدة ، وهي لا تعمل
فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، وقد شرط في المشغول أن يكون صالحاً
للعمل فيما قبله . ينظر: أوضح المسالك ١٣٧/٢ وهـ ١ ، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤ ،
والدرر اللوامع ١١٢/١ ، وهمع الهوامع ١٣٥/١ ، وشرح التصريح ٢٩٨/١ .
(٢) من الآية (٣٨) من سورة المائدة .

و« خَالِدٌ مَكْسُورٌ فَلَا تَهْنَهُ » ، وَهَذَا قَوْلٌ سَبِيوِيَّةٌ.

وَقَالَ الْمُبْرَدُ : «ال» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَالْفَاءُ جِيءَ بِهَا لِتَدُلَّ عَلَى السَّبَبِيَّةِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ» وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ لَا يَفْعَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ شَرْطَ هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْفِعْلَ لَوْ سَلَطَ عَلَى الْإِسْمِ لِنَصْبِهِ»(١).

وَمِمَّا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ الْمُبْرَدَ وَالْأَكْثَرِينَ - كَمَا قَالَ السَّمِينُ - يَتَّفِقُونَ مَعَ سَبِيوِيَّةِ فِي أَنَّ الْآيَاتِينَ لَيْسَتَا مِنْ بَابِ الْإِشْتِغَالِ فِي شَيْءٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى الْخَبْرِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ .

وَقَدْ قَرَّرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِمَا لَا يَخْرُجُ عَمَّا سَلَفَ ، وَأَيْدٍ تَوْجِيهِ سَبِيوِيَّةِ كُلِّ مَنْ أَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ فِي التَّبْيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ (٢) ، وَأَبِي حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ إِلَّا أَنَّهُ غَالِيٌّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَخْرِ الرَّازِيِّ الَّذِي أَسَاءَ فَهَمَّ كَلَامَ سَبِيوِيَّةِ ، وَبَنَى عَلَى فَهْمِهِ الْخَاطِئِ أَوْهَامًا (٣) .

وَذَهَبَ إِلَى تَوْجِيهِ سَبِيوِيَّةِ مِنَ الْمَفْسَرِينَ الْإِمَامِ الْقُرْطُبِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ (٤).

وَالْإِمَامُ الْأَلُوسِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ الْمَسْمُومِ : رُوحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

(١) شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصِّدْقِ لِابْنِ هِشَامٍ ٢٦٩/ ، وَيَنْظُرُ : أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ١٣٧/٢ .

(٢) التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ ٤٣٥/١ .

(٣) يَنْظُرُ : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤٧٦/٣ ، وَالذَّرُّ اللَّقِيطُ بِهَامِشِ الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا وَمَا بَعْدَهَا

(٤) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ) ١٦٦/٦ ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ ، بَيْرُوتَ ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

العظيم والسبع المثاني(١) ، وأيده من أصحاب الحواشي الشهاب الخفاجي(٢) ، وشيخ زاده(٣) في حاشيتهما على تفسير البيضاوي(٤) .

وذكر الألوسي أن من النحاة من ذهب إلى أن (أما) مقدرة في الآيتين الكريميتين ، إذ الأصل فيهما : أما السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . وعلى هذا يصح دخول الفاء في الخبر ؛ لأن المبتدأ قد تضمن معنى الشرط(٥) .

وقد تقدم أن من النحاة من أجاز كون الجملة الأمرية الواقعة بعد الفاء هي الخبر، وهؤلاء يتفقون مع سيبويه في أن الفاء لا تدخل على الخبر إلا في المواضع المعينة بالشروط السابقة ، كما يتفقون معه في أن الآيتين ليستا من الاشتغال في شيء ، ولكنهم اختلفوا معه في كون الآيتين من مواضع جواز دخول الفاء في الخبر ، فذهبوا إلى أنهما منها ؛ لأن الألف واللام في « السارق » وأخواتها بمنزلة « الذي » ، إذ لا يراد بها سارق بعينه ، ولا سارقة بعينها ، وإنما يدخل فيه كل سارق وسارقة ، وذكرت

-
- (١) ينظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ١٣٢/٦ ، دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
 - (٢) هو : أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري ، الحنفي (ت ١٠٦٩هـ) ، كان من أشهر العلماء والأدباء في عصره ، من مؤلفاته : عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي ، وكان الشيخ البارز للبغدادي صاحب الخزائنة ، له ترجمة حافلة في : خلاصة الأثر للمحبي ٣٣١/١ ، المطبعة الوهبية - مصر سنة ١٢٨٤هـ .
 - (٣) هو : محيي الدين محمد بن الشيخ مصلح الدين مصطفى القوجوي ، المعروف بـ شيخ زاده (ت ٩٥١هـ) ، وحاشيته قديمة يكثر النقل عنها ، وله ترجمة وافية في كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ١٦٣/١ - مكتبة السني - بيروت .
 - (٤) ينظر : حاشية الشهاب ٢٤٣/٣ ، وحاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي ١١٢/٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة .
 - (٥) روح المعاني للألوسي ١٣٣/٦ .

سابقاً أن هذا هو قول أبي العباس المبرد^(١) ، ونسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين^(٢) ، وهو اختيار الفراء في معاني القرآن^(٣) ، ونسبه ابن الأنباري – أيضاً – إلى أبي الحسن الأخفش ، وليس في معانيه إشارة إلى ذلك^(٤) .

وذهب إلى ذلك من النحاة المتأخرين ابن مالك حيث قال في التسهيل: « تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أما ، وجوازاً على ما بعد مبتدأ واقع (من) الشرطية ، أو « ما » أختها ، و« ال » الموصولة بمستقبل عام ، كقوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)^(٥) .

وقال الرضي: « واعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد « أما » وجوباً نحو: أما زيد ففانم ... وتدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكور ههنا ، وهو شينان ، أحدهما : الاسم الموصول ، إما بفعل ، أو ظرف ، ويدخل في قولنا « الموصول » اللام الموصولة – أيضاً – في نحو: (أَلزَّانِيَةُ

-
- (١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ٢٩٠/١ ، تحقيق / طه عبد الحميد طه ، مراجعة/ مصطفى السقا ، دار الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، والدر المصون ، وأضاف إليه الأكثرين - ٢٥٨/٤ .
 - (٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٠/١ .
 - (٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ ، تحقيق / محمد علي النجار وآخرين ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١ ، سنة ١٩٦٦ م .
 - (٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٨/١ ، ٤٢٠/٢ .
 - (٥) من الآية (٣٨) من سورة المائدة ، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل ٢٤٣/١ - ٢٤٤ نشر دار الفكر، بيروت، ط٣ ، سنة ١٩٩٥ م .

وَأَلْزَمِي فَاجِلِدُوا» (١)، وممن ارتضى هذا التوجيه الأعلام الشنتمري (٢) ،
 والزمخشري (٣) ، فقد رجحا هذا التوجيه في الآيتين وأمثالهما في الكلام،
 وقرروا جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ ، والحالة هذه قياساً مطرداً ،
 وعللا ذلك بأن الآيتين لا تدلان على واحد بعينه، يقول المبرد : « الاختيار
 فيه الرفع بالابتداء ؛ لأن القصد ليس واحداً بعينه ، فليس هو قولك : زيّداً
 فاضربه ، وإنما هو كقولك : من سرق فاقطع يده ، ومن زنى
 فاجلده » (٤).

ذكر هذا ابن الأنباري ، وشرحه بأن الآية الكريمة تتضمن
 معنى الشرط ، فالسارق بمنزلة : من سرق ، وهو يتضمن معنى
 الشرط والجزاء (٥) .

وقال الفراء : « إنما تختار العرب الرفع في « السارق
 والسارقة » ؛ لأنهما غير موقتين ، ولو أردت سارقاً بعينه ، أو

-
- (١) من الآية (٢) من سورة النور ، وينظر: شرح الكافية للرضي ٣٦١/١ بتحقيق
 الشيخ / يوسف حسن عمر ، جامعة بنغازي - ليبيا ، بدون تاريخ .
 (٢) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣٦١/١ ، ط دار الفكر- بيروت ، ط ٣.
 والأعلم هو : يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، الأندلسي ، الشنتمري ،
 أبو الحجاج (ت ٤٧٦هـ)، وهو شارح شواهد سيبويه ، في كتابه: تحصيل عين
 الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، المطبوع بهامش طبعة
 بولاق من الكتاب . ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٦٥/٤ ، وبغية الوعاة
 ٣٥٦/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٥٣/٢ ، ومعجم الأدباء ٦٠/٢٠ ، والأعلام
 ٣٠٨/٩ .
 (٣) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار
 الله الزمخشري ٦١١/٦-٦١٢ .
 (٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٠/١ .
 (٥) ينظر: المصدر السابق .

سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام»^(١) ، وذكر الفخر الرازي ما تقدم عن المبرد وابن الأنباري ، من أن الآية تفيد معنى الجزاء ، واحتج له بأن الله تعالى صرح بذلك في قوله : (جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا)^(٢).

وأضاف : « ... وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ شُرْعَ جَزَاءٍ عَلَى فِعْلِ السَّرْقَةِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَعْمَ الْجَزَاءُ لِعُمُومِ الشَّرْطِ ، ... ، وَالسَّرْقَةُ جِنَايَةٌ ، وَالْقَطْعَ عُقُوبَةٌ ، وَرَبَطَ الْعُقُوبَةَ بِالْجِنَايَةِ مُنَاسِبًا ، وَذَكَرَ الْحُكْمَ عَقِيبَ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ عِلَّةٌ لِذَلِكَ الْحُكْمِ »^(٣).

والفخر الرازي يذكر هذا للرد على تأويل سيبويه ، ويبدو لي أن الآية لو كانت تفيد معنى الجزاء في أولها ، لما احتج إلى قوله : (جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا) فذكر هذا دليلاً على أن أول الآية لم يفد معنى الجزاء على عكس ما ذهب إليه الفخر الرازي ، وأيضاً ، لم يصرح بالجزاء في آية النور ، وأسلوب الآيتين واحد ، بما يرجح عدم صحة ما أراده الرازي الذي يبدو متعسفاً في الرد على سيبويه هنا .

وقد ذكر الزجاج في معانيه قول المبرد السالف ، ثم قال : « وهذا هو القول المختار » وهو تابع لشيخه المبرد في هذا الاختيار .
وختم الزجاج كلامه بقوله : « وهو مذهب بعض البصريين

(١) معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ .
(٢) من الآية (٣٨) من سورة المائدة .
(٣) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، لفخر الدين الرازي ٢٢٣/١١ ، المطبعة البهية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٧ م .

والكوفيين» (١).

وكان تلميذه أبو جعفر النحاس أدق منه وأكثر إيضاحاً
وتفصيلاً حين حدد القائلين بهذا الرأي من البصريين والكوفيين ،
بعد أن شرح رأي سيبويه شرحاً وافياً (٢).

والرازي عند عرضه لهذا الخلاف في توجيه قراءة الرفع في
الآيتين ، شرح اختيار المبرّد والزجاج والفراء ، واحتج له احتجاجاً
عميقاً ، ختمه بقوله : «... لِأَنَّ الْأَفَّ وَاللَّامَ فِي قَوْلِهِ : (وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ) يَفْؤَمَانِ مَقَامَ «الَّذِي» فَصَارَ التَّقْدِيرُ : الَّذِي سَرَقَ
فَأَقْطَعُوا يَدَهُ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ حَسُنَ إِدْخَالُ حَرْفِ الْفَاءِ عَلَى الْخَبَرِ
لِأَنَّهُ صَارَ جَزَاءً ، وَأَيْضًا النَّصْبُ إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا أَرَدْتَ سَارِقًا بَعَيْنِهِ
أَوْ سَارِقَةً بَعَيْنِهَا ، فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ تَوْجِيهَ هَذَا الْجَزَاءِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَتَى
بهذا الفعل فالرفع أولى ، وهذا القول هو الذي اختاره الزّجاج وهُوَ
المُعْتَمَدُ» (٣).

ويبدو لي أن كلام سيبويه لا ينافي معنى الربط بين الفعلين ،
الذي يقرره أصحاب هذا الرأي ، ويحتجون به على سيبويه ،
ومن ذهب مذهبه ، وقد تقدم تصريح ابن هشام- وهو من القائلين
بقول سيبويه - بأن الفاء هنا تفيد السببية مع العطف ، ونظر له

-
- (١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١٤٩/١ ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده
شليبي ، عالم الكتب - بيروت ، سنة ١٤٠٨ هـ.
(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ٦٤١/٢ ، ١٢٧/٣-١٢٨ ، تحقيق الدكتور / زهير
غازي زاهد ، وزارة الأوقاف - بغداد ، طه ، سنة ١٣٩٧ هـ.
(٣) مفاتيح الغيب للرازي ٢٢٢/١١ - ٢٢٤ .

بقوله: خالد فقير فأعطه ، وفي باب العطف ، ذكر صراحة هذا المعنى للفاء ، بعد أن ذكر أن الفاء تفيد العطف والترتيب والتعقيب ، فقال : « وللفاء معنى آخر ، وهو التسبب ، وذلك غالب في عطف الجمل » (١).

وبناءً على هذا فالفاء هنا تفيد السببية مع العطف ، فالكلام من عطف الجمل ، وليس من باب الاشتغال على ما ذهب إليه سيبويه ، ومن تقيده ، فكون الفاء للربط والجزاء هنا لا ينافي كلام سيبويه ، كما يوهم ذلك كلام الرازي الذي توهم أن سيبويه يضعف وجه الرفع هنا ويختار النصب وليس كذلك .

وبناءً على ما تقدم نخلص إلى أن النحاة والمفسرين لم يتفقوا على توجيه سيبويه في توجيهه قراءة الرفع في الآيتين ، وذهبوا مذاهب أخر في توجيهها ، فكانت الأقوال أربعة تخلصها كما يأتي :

- ١- القول بأن الآيتين ليستا من الاشتغال في شيء ، والكلام جملتان معطوفتان بالفاء ، وخبر المبتدأ من الجملة الأولى محذوف مقدر ، وليس هذا من مواضع جواز دخول الفاء على الخبر ، وهو قول سيبويه ومن ذهب مذهبه .
- ٢- القول الثاني مثل القول الأول في أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال ، لكن ما بعد الفاء هو خبر المبتدأ ، وأن الآيتين من المواضع التي يجوز دخول الفاء على الخبر فيها ، وهذا قول المبرّد والزجاج والفراء ومن تبعهم .

(١) شرح قطر الندى ، لابن هشام ص ٢٩٤ .

٣- القول الثالث قاله بعض العلماء دون تحديد ، وذكره الألويسي في تفسيره المسمى « روح المعاني » ومفاده أن « أما » مقدرة في الكلام ، والأصل : أما السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، وعلى هذا صح دخول الفاء في الخبر ؛ لأن الكلام قد تضمن الشرط.

٤- القول الرابع مثل القول الأول بأن الآيتين ليستا من باب الاشتغال ، كما أنهما ليستا من المواضع التي يجوز دخول الفاء على الخبر فيها ، فيما ذكر النحاة، ولكن دخول الفاء على الخبر جائز مطلقاً ، ولا يختص بمكان معين . وهذا القول منسوب إلى أبي علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني(١)، ولم أقف على هذا القول فيما وقفت عليه من كتبهما ، ويبدو هذا القول ضعيفاً جداً ، إذ لا يمكن القول بصحة نحو : زيد فسافر ، أو عمرو فمنطلق ، أو أنت ففاهم .

والله تعالى أعلم

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى تحقيق منهج السالك ، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٣٦١/١ ط/مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ، سنة ١٩٧٠م.

المبحث الرابع

مناقشة دعاوى بعض الباحثين على سيبويه في هذا الموضوع ، والرد عليها

تبين لنا مما سبق أن الإمام فخر الدين الرازي قد فهم كلام سيبويه السابق في الآيتين فهماً خطأ ، بأنه تفضيل لقراءة النصب الشاذة على قراءة الرفع المتواترة ، ثم بنى على هذا الفهم الخاطئ أوهاماً نسجها من خيوط العنكبوت ، ردها عليه العلماء ، وبينوا له وجه الحق في كلام سيبويه .

وقد غضب الإمام أبو حيان النحوي غضباً شديداً لهذه التهمة الباطلة الظالمة على إمام النحاة ؛ وبناء على هذا كان رده شديداً على الإمام الرازي ، وقد تبعه في هذا تلميذاه : السمين الحلبي ، وابن مكتوم النحوي .

وأذكر هنا قول الإمام الرازي كاملاً ، ثم الردود عليه في إيجاز ، مع ما يفتح الله به من مناقشات حول هذه المسألة التي ما يزال قوم يجادلون فيها في العصر الحديث على الرغم من وضوح وجه الحق فيها .

وقد رد الإمام الرازي على سيبويه بخمسة وجوه ، فيما فهمه خطأ من كلامه ، فقال: «... والذي ذهب إليه سيبويه ليس بشيء ، ويدل على فساده وجوه :

الأول : أنه طعن في القراءة المتواترة المنقولة عن الرسول -^٨- وعن أعلام الأمة ، وذلك باطل قطعاً ، فإن قال سيبويه : لا أقول : إن القراءة بالرفع غير جائزة ، ولكني أقول :

القراءة بالنصب أولى ، فنقول : رديء أيضاً ؛ لأن
ترجيح قراءة لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة
الرسول -٨- وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمر
منكر ، وكلام مردود .

الثاني : لو كانت القراءة بالنصب أولى ، لوجب أن يكون في القراءة
من يقرأ : (وَالَّذِينَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأُذُوهُمَا) بالنصب ، ولما
لم يوجد في القراء من يقرأ ذلك ، علمنا سقوط هذا القول .

الثالث : إنا إذا جعلنا (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) مبتدأ ، وخبره مضمرة ،
وهو الذي يقدره « فيما يتلى عليكم » ، بقي شيء آخر
تتعلق به الفاء في قوله (فَأَقْطَعُوهَا) ، فإن قال : الفاء تتعلق
بالفعل الذي دلّ عليه قوله : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) ، يعني :
أنه إذا أتى بالسرقه فاقطعوا يده ، فنقول : إذا احتجت في
آخر الأمر أن تقول : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) تقديره « من
سرق » فاذا ذكر هذا أولاً حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي
ذكرته .

الرابع : إذا اخترنا القراءة بالنصب ، لم تدل على أن السرقة علة
لوجوب القطع ، وإذا اخترنا القراءة بالرفع ، أفادت الآية
هذا المعنى ، ثم إن هذا المعنى متأكد بقوله : (جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا)
فتبين أن القراءة بالرفع أولى.

الخامس : أن سيبويه قال : « وهم يقدمون الأهم ، والذي هم
ببيانه أعني » (١).

فالقراءة بالرفع تقتضي تقديم ذكر كونه سارقاً على وجوب
القطع ، وهذا يقتضي أن يكون أكبر العناية مصروفاً إلى شرح ما
يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق ، وأما القراءة بالنصب ،
فإنها تقتضي أن تكون العناية ببيان القطع أتم من العناية بكونه
سارقاً ، ومعلوم أنه ليس كذلك ؛ فإن المقصود في هذه الآية
تقبيح السرقة والمبالغة في الزجر عنها ، فثبت أن القراءة بالرفع
هي المتعينة » (٢).

ويبدو لي أن الفخر الرازي بنى رده على سيبويه من خلال
ركنين باطلين :

الأول : تفضيل قراءة النصب على قراءة الرفع ، وهو وهم
وخطأ في فهم كلام سيبويه ، كما تقدم القول في ذلك.

الثاني : تقويل سيبويه ما لم يقله ، وتحميل عباراته أكثر
مما تحتمل ؛ فكل ما قال فيه: فإن قال كذا ... لم يقل به سيبويه ،
وليس في كلامه إشارة إلى ذلك ، فكأن الرازي يتخيل أن سيبويه
يقول هذا ، ثم يرد عليه.

وهذا من الضعف بحيث لا يحتاج إلى الرد ، فلما كان الركنان

(١) الكتاب ٣٤/١ ، ونصه : « كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه
أعني ، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعْنِيانهم » ، ولا يتم الرازي ما أراد بهذا الكلام
من نص سيبويه ؛ لأنه مبتور محرف .

(٢) مفاتيح الغيب ٢٢٣/١١ .

الذان بنى عليهما كلامه باطلين من الأساس ، ولا وجود لهما البتة ، كان ما بنى عليهما من الزعم كذلك بالضرورة باطلاً ؛ لأن ما بنى على باطل فهو باطل .

ولهذا عقب السمين الحلبي على هذا الرد بقوله : « ... انتهى

ما زعم أنه رد على إمام الصناعة »^(١).

فأمثال سيبويه لا يرد عليهم بمثل هذا الكلام المبني على النظرة العجلى ، فكلام إمام النحاة، وإمام الصناعة – كما سماه السمين – أرفع من ذلك وأعمق وأدق ويحتاج إلى دقة وتأن وروية في فهم مقصوده ، كما أجمع على ذلك الناس ، لا كما فعل الإمام الرازي – رحمه الله تعالى – وأفضل هنا رد السمين الحلبي ؛ لأنه موجز وافٍ على رد الإمامين : أبي حيان ، وتلميذه ابن مكتوم ؛ لأنه طويل يستغرق ما يربو على عشرين صفحة ، مع إغلاظ القول على الفخر الرازي لرميه إمام النحاة بالباطل.

يقول السمين الحلبي: «انتهى ما زعم أنه ردُّ على إمام الصناعة والجوابُ عن الوجه الأول ما تقدّم جواباً عما قال الزمخشري، وقد تقدم، ويؤيده نص سيبويه فإنه قال: «وقد يحسن ويستقيم: «عبدُ الله فاضربه» إذا كان مبنياً على مبتدأ مُظْهَرٍ أو مضمر، فأما في المُظْهَرِ فقوله: «هذا زيدٌ فاضربه» وإن شئت لم يظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مظهرًا، وذلك قولك: «الهلالُ -والله - فانظرُ إليه» فكأنك قلت: «هذا الهلال» ثم جئت بالأمر، ومن ذلك

(١) الدر المصون ٤/٢٦٠ .

قول الشاعر:

وَقَائِلَةٌ: خَوْلَانُ فَا نَكِحَ فِتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَتُهُ الْعَيَّيْنِ خُلُوكَمَا هِيَا (١)

هكذا سُمع من العرب تُنشدُه «يعني برفع «خولان» فمع قوله:

«يحسن ويستقيم» كيف [يكون] طاعناً في الرفع؟!

وقوله: «فإن قال سيبويه إلى آخره» فسيبويه لا يقول ذلك،

وكيف يقوله ، وقد رجَّح الرفع بما أوضحتها؟!

وقوله: «لم يقرأ بها إلا عيسى» ليس كما زعم، بل قرأ بها جماعة

كإبراهيم ابن أبي عبلة، وأيضاً فهؤلاء لم يقرؤوها من تلقاء أنفسهم، بل

نقلوها إلى أن تتصل بالرسول-^٨ - ، غاية ما في الباب أنها ليست في شهرة

الأولى.

وعن الثاني: أن سيبويه لم يدع ترجيح النصب حتى يلزم بما

قاله، بل خرَّج قراءة العامة على جملتين، لما ذكرت لك فيما تقدم

من دخول الفاء، ولذلك لمَّا مثَّل سيبويه جملة الأمر والنهي بعد

الاسم مثلها عاريتين من الفاء، قال: «وذلك قولك: «زيداً اضربه»

«وعمرأ امرؤ به».

وعن الثالث: ما تقدم من الحكمة المقتضية للمجيء بالفاء

وكونها رابطة للحكم بما قبله.

وعن الرابع: بالمنع أن يكون بين الرفع والنصب فرقاً بأنَّ

الرفع يقتضي العلة، والنصب لا يقتضيه، وذلك أن الآية من باب

التعليل بالوصف المرتَّب عليه الحكم، ألا ترى أن قولك: «اقطع

(١) البيت قد سبق تخريجه والاستشهاد به .

السارق « يفيد العلة؟ أي: إنه جعلَ علةَ القطع اتصافه بالسرقة، فهذا يشعر بالعلة مع التصريح بالنصب.

وعن الخامس: أنهم يُقدّمون الأهمّ حيث اختلفت النسبة الإسنادية كالفاعل مع المفعول (١)، ولتسرّد نصّ سيبويه؛ ليتبين ما ذكرناه، قال سيبويه: «فإنّ قدّمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول - يعني في: ضرب عبد الله زيداً - وذلك: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن يشتغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيدٌ كثير، كأنهم يُقدّمون الذي بيأته أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم» (٢)، والآية الكريمة ليست من ذلك» (٣).

انتهى رد السمين الموجز على الرازي، ومنه نفهم أن الرازي بتر كلام سيبويه، بل لعله أورده بمعناه، ولم يأت بنصه؛ ليحتج به على كلام سيبويه، وهو في الحقيقة لم يتعرض لقراءة الرفع بسوء أو نقد أو تضعيف، أو تفضيل غيرها عليها، وإنما شرّع مقياساً نحويّاً في باب الاشتغال لا ينطبق على الآية في قراءتها المتواترة، فخرجها على وجه آخر، كما سلف، فكان على

-
- (١) هذا هو مقصود سيبويه، لا ما أراده الرازي، بدليل أن سيبويه ذكر هذا النص في «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول» وفي سياق الكلام عن تقديم المفعول على الفاعل، كما يدل على ذلك نصه الذي سرده السمين الحلبي.
- (٢) الكتاب ٣٤/١، وينظر: طبعة بولاق ١٤/١ - ١٥.
- (٣) الدر المصون ٢٦٠/٤ - ٢٦٢.

الرازي الاكتفاء بترجيح ما يراه صواباً بعد تفهم آراء الأئمة في المسألة على الوجه الصحيح ، وعرضها بأمانة كما ينبغي ، بدلاً عن هذا الهجوم الظالم على إمام النحاة سيبويه بما لم يسبق له نظير ، ولم يتابعه عليه أحد من العلماء .

بل ناله نقد شديد من أبي حيان الذي نقض كل ما أورده على سيبويه وشرح المسألة بادئاً بقوله : « وَمَا ذُكِرَهُ الرَّازِيُّ لَّا يَتَقَرَّعُ عَلَى كَلَامِ سَيْبَوِيهِ بِوَجْهِهِ ، وَالْعَجَبُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ وَتَجَاسُرِهِ عَلَى الْعُلُومِ حَتَّى صَنَّفَ فِي النَّحْوِ كِتَابًا سَمَّاهُ «الْمُحَرَّرَ» ، وَسَلَكَ فِيهِ طَرِيقَةً غَرِيبَةً بَعِيدَةً مِنْ مُصْطَلِحِ أَهْلِ النَّحْوِ ، وَمِنْ مَقَاصِدِهِمْ ، وَهُوَ كِتَابٌ لَطِيفٌ مُحْتَوٍ عَلَى بَعْضِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَدْ سَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبَا جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ يَذْكُرُ هَذَا التَّصْنِيفَ وَيَقُولُ : إِنَّهُ لَيْسَ جَارِيًا عَلَى مُصْطَلِحِ الْقَوْمِ ... ، وَكَانَ أَبُو جَعْفَرٍ يَقُولُ : لِكُلِّ عِلْمٍ حَدٌّ يُنْتَهَى إِلَيْهِ ، فَإِذَا رَأَيْتَ مُتَكَلِّمًا فِي فَنٍّ مَا وَخَرَجَهُ بَعِيرَهُ ، فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ إِمَّا مِنْ تَخْلِيطِهِ وَتَخْبِيطِ ذِهْنِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ قَلَّةِ مَحْصُولِهِ وَقُصُورِهِ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ ، فَتَجِدُهُ يَسْتَرِيحُ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَعْرِفُهُ» (١).

ثم شرع أبو حيان بعد ذلك في الرد الطويل على الرازي ، وقد كان ابن مكتوم النحوي أعنف وأشد من شيخه في الرد على الفخر الرازي ، والدفاع عن إمام النحاة ، وبدأ بقوله : « وقد تجاسر أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي ، المدعو بالفخر ، ابن خطيب الريّ على سيبويه ، ولعب بلسانه ، وشقشق ، وقال عنه ما لم يقله

(١) ينظر : البحر المحيط ٣/٤٧٦ - ٤٨٢ .

...» (١).

وقد يكون سبب هذا الهجوم على الرازي أنه تجاوز الحد في نقد رأي سيبويه ، وحمله ما لم يرم إليه ، وقوله ما لم يخطر له ببال ، أو يكون السبب هو موقفه من سيبويه المتفق على إمامته من المفسرين والنحاة ، المتبع منهم جميعاً ، وقد يكون فيه شيء من المغالاة ، ولكنه صادق في وصف منهج الرازي بالغرابة ، وخطئه مسائل النحو بثقافته العقلية ، وصبغها بأقيسته المنطقيه (٢).

وإذا التمسست عذراً للرازي فيما ذهب إليه ، فإني لا أجد عذراً أبداً لمن يذهب مذهبه من المعاصرين بعد أن بيّن أهل الشأن وجه الحق في كلام سيبويه ، وكشفوا عن خطأ الرازي في فهمه .
كما أرى أن تأويل سيبويه في هاتين الآيتين هو الأصح والأرجح والأدل على خصائص العربية وأسرارها في التعبير ، وعلى بلاغة القرآن وقوة عبارته ، وتمهيد النفوس لتلقي الأمور المهمة ، وهو من أسرار إعجازه في التعبير والدلالة ، ولهذا لا أجد محلاً ، ولا معنى من الصحة لقول أحد الباحثين المعاصرين : « والقول بأن الخبر محذوف ، تقديره: فيما يتلى عليكم ، أو في الفرائض . قول فيه تكلف واضح من جهة نظري ؛ لأنه لا داعي إلى

(١) ينظر: الدر اللقيط من البحر المحيط بهامشه ٤٧٧/٣ - ٤٧٨ .
(٢) ينظر : النحو وكتب التفسير ، للدكتور / إبراهيم عبد الله رفيدة ٨٠٢/٢ - ٨١٩ ،
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - مصر - ليبيا ، ط/٣ ، سنة
١٩٨٩ م .

ذلك التأويل ، ما دام كلام الله يتسع لمثل هذا التوجيه الذي ذكره
كثير من النحاة» (١).

ويعني بذلك التوجيه الذي ذهب إليه المبرّد ومن تبعه ، وهو
توجيه وجيه في نظري ، ولكن توجيه سيبويه هنا أولى وأحسن
وأدل على مقاصد الكتاب الكريم وطريقته في التعبير والدلالة ، وقد
شرح هذا كله سيبويه ، ونظر له بأمثلة من الكتاب العزيز ، ولكن
يبدو أن هذا الباحث وأمثاله لم يعطوا هذا الموضوع من الكتاب حقه
من النظر والتأمل والتفهم لما قال سيبويه .

ومن الغريب حقاً أن يطلق مثل هذا الكلام من دون دراسة
وفهم ووقوف على تأويل سيبويه ، والأعجب من ذلك ، والأغرب
ما قاله صاحب كتاب سيبويه والقراءات « فهو على دينه في
التهجوم على سيبويه ، والادعاء عليه بما لا يفهمه ، فقد أخذ يلوم
سيبويه على توجيهه هذا ، بل لم يتورع عن أن يجعل هذا الموضوع
أول نماذجه لما دعاه بتوجيه سيبويه المرذول المتكلف ، فراح
يقول في خلط عجيب ودعاوى عريضة ، وأوهام لا وجود لها في
الواقع : « ... غير أن سيبويه - رحمه الله - لجأ إلى التأويل البعيد
حينما وقفت له الصنعة النحوية بالمرصاد ... فأعربها مستأنفة ،
ولا يصح أن تكون خيراً في نظره ، لا لشيء إلا لأنها خالفت
القاعدة النحوية التي وضعوها بأيديهم . فانظر إليه - رحمه الله -

(١) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، للدكتور / محمد عبد القادر الهنادي
١٢٧/ ، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة ، ط١/ ، سنة ١٤٠٨ هـ -
١٩٨٨ م .

كيف تتحكم فيه الصنعة النحوية ، فيرفض الإعراب الذي يساير
القطرة كما يساير طبيعة اللغة العربية . فماذا عليه لو أجاز هذا
الإعراب ؟ لو فعل ذلك لأراح نفسه ، وأراحنا معه من التأويل
والتقدير ، ولكن هيهات أن يمس القاعدة المقدسة مهما كانت
مخالفة لكثير من الآيات القرآنية المماثلة ، ومن الشعر العربي
الفصيح ... ولعلك تلاحظ أن سيبويه يحاول جاهداً أن ينتصر للرأي
الذي أرتآه ، ولا يريد أن يعدل القاعدة التي ارتضاها مهما
اصطدمت بالصحيح الوارد من الشواهد العديدة شعراً ونثراً . وفي
القرآن الكريم آيات متعددة كما رأيت «(١) .

وفي هذا الكلام ما فيه من الخلط والاضطراب والتجني
والإغراب ومجانبة الصواب ، والظلم لصاحب الكتاب ، إذ لم يقل
أحد من العلماء إن ما ذهب إليه سيبويه من التوجيه البعيد ، بل
جمهور النحاة والمفسرين أيدوا ما ذهب إليه - كما سلف - ثم أين
الصنعة النحوية التي وقفت لسبويه بالمرصاد ؟!

وما القاعدة النحوية التي خالفها الآية ، ويزعم هذا القائل أن
النحاة وضعوها بأيديهم ؟ فالمعروف أن النحاة يستخلصون القواعد
من الكثير الشائع في كلام العرب ، ويجتهدون في أعمال عقولهم ،
وبنل كل ما عندهم من جهد للوصول إلى القاعدة التي تحكم
الاستعمال العربي الفصيح ، الكثير الغالب في كلام العرب . فما

(١) ينظر: سيبويه والقراءات للدكتور /أحمد مكي الأنصاري /١٠٧- ١١٣ ، دار
المعارف بمصر ، القاهرة ، ط١، سنة١٩٧٢ .

معنى أنهم وضعوا القاعدة بأيديهم؟! فهم قد استخلصوها واستنبطوها من فصيح كلام العرب ، وعلى رأسه القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر ، والنثر في عصور الاحتجاج ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نفضل الفطرة الفاسدة في هذا العصر بفعل الدعاوى الفارغة ، وإلقاء التهم الباطلة جزافاً . ومن العجيب حقاً أن يزعم هذا الباحث المعاصر أن سيبويه يتعصب لما سماه بالقاعدة المقدسة الموضوعية على يديه – في نظر هذا الزاعم – مهما كانت مخالفة لكثير من الآيات المماثلة ، ومن الشعر العربي الفصيح ، وحينما نسأل : ما هذه الآيات التي خالفت ما ذهب إليه سيبويه ؟ نجد هذا الزاعم يجيبنا بنفس الشواهد التي استشهد بها سيبويه ، ولا يزيد على ذلك حرفاً واحداً . وأما الشعر الفصيح فلم يذكر منه إلا البيت الذي ذكره سيبويه : «وقائلة : خولان ... البيت » ويبدو أن هذا الباحث لا يدري أن هذه هي شواهد سيبويه في المسألة، فهو لم يرجع إلى الكتاب مع أنه بين يديه منشوراً منتشراً ، ونقل ما نقل مبتوراً من البحر المحيط ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ، كما أشار إلى ذلك في هوامشه .

أما السؤال : ما الصنعة النحوية التي أوجأت سيبويه إلى

التأويل؟

وما القاعدة النحوية التي وضعها سيبويه بيده ، وانتصر لها ضد النصوص الكثيرة من القرآن الكريم ، والشعر العربي الفصيح؟

وما الرأي الذي أرتآه سيبويه ، وحاول جاهداً أن ينتصر له

مهما اصطدم بالشواهد الكثيرة ، كما يزعم هذا الزاعم؟! نجد أن هذه الأسئلة كلها تبقى بلا إجابات ؛ لأنه سكت عن ذلك كله ، واكتفى بالشعارات البراقة الفارغة ، والدعاوى العريضة ، والخلط والمغالطة العجيبة ، ورضى بذلك بدلاً عن البيان والتوضيح والدليل ؛ لأنه ليس عنده شيء من ذلك . ولقد أعد ابن عاشور للذين ذهبوا إلى غير ما ذهب إليه سيبويه ممن صرفوا ذهنهم عن الحقائق في الاستعمال العربي للكلام ردّاً قوياً يفند ما ذهبوا إليه حيث قال في آية المائدة: « وَالسَّارِقُ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ. وَالتَّقْدِيرُ: مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فاقطعوا أيديهما. وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: الْخَبْرُ هُوَ جُمْلَةٌ (فاقطعوا أيديهما)، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبْرِ لِتَضْمَنِ الْمُبْتَدَأَ مَعْنَى الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: وَالَّذِي سَرَقَ ، وَالتّي سُرِقَتْ. وَالموصول إذا أريد منه التَّعْمِيمُ يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ، أَي يُجْعَلُ (ال) فِيهَا اسْمَ مَوْصُولٍ ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ) (١)، وقوله تعالى: (وَالْأَذَانُ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَدْوُهُمَا) (٢).

قال سيبويه: هَذَا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ ذِكْرَ فِي مَعْرُضِ الْقِصَصِ أَوْ الْحُكْمِ أَوْ الْقِرَائِضِ نَحْوَ : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا) (وَالْأَذَانُ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَدْوُهُمَا) ،

(١) من الآية (١٥) من سورة النساء .

(٢) من الآية (١٦) من سورة النساء .

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) إِذِ التَّقْدِيرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ:
وَحُكْمُ اللَّائِي يَأْتِينَ، أَوْ جَزَاءُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ. وَلَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ
الْحَاجِبِ فِي «الكَافِيَةِ» وَاخْتَصَرَهَا بِقَوْلِهِ: «وَالْفَاءُ لِلشَّرْطِ عِنْدَ
المُبْرَدِ وَجُمْلَتَانِ عِنْدَ سَيَّبُوِيهِ، يَعْنِي: وَأَمَّا عِنْدَ المُبْرَدِ فَهِيَ جُمْلَةٌ
شَرْطٌ وَجَوَابُهُ فَكَأَنَّهَا جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنَّا فَالمُخْتَارُ النَّصْبُ» (١) .

فقد أشار إلى قراءة عيسى بن عمر « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ» -
بالنصب-، وهي قراءة شاذة لا يُعْتَدُّ بِهَا فُلَا يُخْرَجُ القُرْآنُ عَلَيْهَا. وَقَدْ
عَلِطَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي قَوْلِهِ: فَالمُخْتَارُ النَّصْبُ» (٢).

ولا أتفق مع ابن عاشور في أن القراءة الشاذة لا يعتد بها ،
نعم أنها لا يخرج عليها القرآن ؛ لأن القرآن ما كان متواتراً ، وذلك
محصور في القراءات العشر على الأصح ، فالشاذ لا يعتد به في
الاستشهاد .

وقد تقدم نقل ابن جني والسيوطي الذي فيه إجماع النحاة على
الاستشهاد بالقراءات ، وأنه لا فرق بينها وبين المتواترة في
الاحتجاج اللغوي ، كما لا أتفق مع ابن عاشور في تخطئة ابن
الحاجب - رحمه الله - فهو يعني : أن الآية ليست من باب
الاشتغال وإِنَّا لكان المختار النصب ؛ لأنه الأرجح عند الأمر ، كما
تقدم ذلك من كلام سيبويه وغيره ، ولا يعني بحال تفضيل قراءة

(١) تفسير التحرير والتنوير - التحرير والتنوير من التفسير - لابن عاشور
١٨٩/٤-١٩٠ ، الدار التونسية والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان -
طرابلس - ليبيا - بدون .
(٢) التحرير والتنوير ١٨٩/٤-١٩٠ .

النصب ، واختيارها على قراءة الرفع كما فهم ابن عاشور - رحمه الله - الذي شرح هذه المسألة أحسن شرح ، وبينها أحسن بيان ، في أوضح عبارة في تفسيره آية النور حيث قال : « وَالزَّانِيَةَ وَالزَّانِي : ابْتِدَاءُ كَلَامٍ ، وَهُوَ كَالْعُنْوَانِ وَالترَّجْمَةِ فِي التَّبْوِيبِ ، فَلِذَلِكَ أَتَى بَعْدَهُ بِالْقَاءِ الْمُؤَدَّةِ بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي قُوَّةِ الْجَوَابِ ، وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا فِي قُوَّةِ الشَّرْطِ ، فَالتَّقْدِيرُ : الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي مِمَّا أَنْزَلْتَ لَهُ هَذِهِ السُّورَةَ وَفَرَضْتَ . وَلَمَّا كَانَ هَذَا يَسْتَدْعِي اسْتِشْرَافَ السَّمْعِ كَانَ الْكَلَامُ فِي قُوَّةِ : إِنْ أَرَدْتُمْ حُكْمَهُمَا فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ . وَهَكَذَا شَأْنُ هَذِهِ الْقَاءِ كُلَّمَا جَاءَتْ بَعْدَ مَا هُوَ فِي صُورَةِ الْمُبْتَدَأِ فَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ فِي مَعْنَى مَا لِلْسَّمْعِ رَغْبَةٌ فِي اسْتِعْلَامِ حَالِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ، ... :

وَقَائِلَةٌ : خَوْلَانُ فَاَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْعِيْنِ خَلَوْكَمَا هِيَ
 التَّقْدِيرُ : هَذِهِ خَوْلَانُ ، أَوْ خَوْلَانُ مِمَّا يُرْعَبُ فِي صِبْهِهَا فَاَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ إِنْ رَغِبْتَ . وَمَنْ صَرَفُوا ذَهْنَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْحَقَائِقِ فِي الِاسْتِعْمَالِ قَالُوا الْقَاءَ زَائِدَةً فِي الْخَبْرِ . وَتَقَدَّمَ زِيَادَةُ الْقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) فِي سُورَةِ الْعَقُودِ (١) .

ولعل صاحب كتاب « سيبويه والقراءات » إذا اطلع على هذا البيان ، يستحيي من دعواه على إمام النحاة ، تلك الدعوى التي دلت دلالة قاطعة على أن قوله في مقدمة كتابه : « واعتمدت في المقام الأول على كتاب

(١) تفسير التحرير والتنوير ١٤٥/١٨ .

سيبويه ، تأمله طويلاً ، وأستفتيه، وأستخلص الحقيقية ... وحينما عشت مع سيبويه طويلاً تكشف لي خباياه وزواياه» (١).

باطل وخرافة ومجرد ادعاء لا أساس له من الصحة ، فما جاء في جميع بحوثه خاصة كتابه (سيبويه والقراءات) يثبت عكس ما يدعيه ، وأنه ليس من كتاب سيبويه في غير ولا نفيير ، فلا ناقة له فيه ولا بعير ، بدليل نقله أقوال سيبويه مبتورة من كتب أخرى غير الكتاب ، مثل الإملاء للعكبري ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ، كما أثبت ذلك هو بنفسه في هوامشه مع أن الكتاب منتشر ومتداول بين الباحثين ، ويمكنه الرجوع إليه متى شاء ، ولكن يبدو أنه يؤثر الراحة، ويكتفى بالنظرة الطائفة ، ثم يطلق الدعوى ، والأقوال الناقدة بلا وعي ولا إدراك ، مما ينفي عنه مجرد الاطلاع على الكتاب ، فضلاً عن العيش الطويل أو القصير معه أو تكشف الخبايا والزوايا .

وبعد ؛ فما قدمته في هذا البحث يكشف عن منهج سيبويه في توجيه بعض الظواهر في وجوه القراءات القرآنية بتخريجها على أحسن الوجوه وأفصحها ، وأبلغها، بقصد ردها إلى الكثير الشائع الغالب في كلام العرب ، وفي القرآن نفسه ، وإبعادها عما يبدو من القلة والندرة والشذوذ ، كما يكشف مدى ظلم بعض المعاصرين ، خاصة صاحب كتاب « سيبويه والقراءات» لإمام النحاة صاحب الكتاب ، ومدى عدم تثبت هذا الباحث في فهم نصوص الكتاب ،

(١) سيبويه والقراءات/ ٦ .

وعدم أمانته في نقلها ، كما يكشف بجلاء عن عدم إطلاعه على ما في الكتاب ، ومدى إصراره على اتهام سيبويه والبصريين بصفة عامة بالباطل من الكلام وزخرف من القول غوراً .

ويؤكد هذا موقفه المتناقض من الإمام أبي حيان الذي هاجم الفخر الرازي ، لنقده إمام النحاة بسوء الفهم ، وتقويله ما لم يقله ، وتطاوله عليه .

وهو موقف يدل قطعاً على أن عمل صاحب «سبويه والقراءات» الغرض منه حب الظهور ، والبروز ، وادعاء البطولة لجلب الشهرة ، وللدلالة على ذلك أذكر هذين الموقفين المتناقضين لهذا الباحث في كتابه «سبويه والقراءات» .

ففي مبحث الفصل بين المتناقضين نقل ما قاله الناقد لقراءة ابن عامر : (وَكَاذِبٌ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)^(١) ، ومنهم الزمخشري ، ثم قال : «وهنا عقّب أبو حيان تعقيباً غاية في القوة ، حيث قال عن الزمخشري : «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة»^(٢).

(١) من الآية (١٣٧) من سورة الأنعام . برفع « قتل » على أنه نائب فاعل «زين» وجر « شركائهم » على إضافة «قتل» إليه - من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به - ونصب « أولادهم » على أنه مفعوله ، وقد فصل بين المتضامين . قيل : والفصل في هذا حسن .

(٢) الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين أ.د/ أحمد مكي الأنصاري

=

فهو هنا معجب بهذا النقد الذي تجاوز فيه أبو حيان - رحمه الله - حدود البحث العلمي وسماحة العلماء لقمة من قمم الفكر الإسلامي والعربي ، لم يبلغ تفسير ما بلغ تفسيره من التأثير والذبوع كما هو معروف .

وإن كان من حق إمام كبير كأبي حيان أن يرينا الصواب والخطأ في اجتهادات أمثال الزمخشري من الأئمة الكبار ، في حدود البحث العلمي ، وسماحة العلماء ، وسعة صدورهم ، فلا يرضى عاقل قول أبي حيان : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو ... » .

وإذا كان الزمخشري يثلب ويعار بكونه عجمياً ، ويرد قوله لذلك ، فإن أغلب علماء العربية ، بل الإسلام عجم ، والإسلام لا يعرف هذه النعوت ، وإلّا فما الرأي في سيبويه العجمي الذي يجله أبو حيان أيما إجلال ، ويجعل كتابه المرقاة لفهم الكتاب العزيز؟ وإذا كان صاحب المفصل ، والكشاف، والفائق في غريب الحديث والأثر ، وأساس البلاغة ، ... وغيرها ، ضعيفاً في النحو ، فماذا يكون غيره ممن جاء بعده من العلماء الذين جعلوا كتبه مراجع لهم ، وآراءه معتمدتهم؟

والموقف الثاني عكس الأول تماماً ، فقد تقدم أن الإمام الفخر الرازي نقد سيبويه في إعرابه قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ

١٣٦/ ، دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ، وينظر: سيبويه والقراءات / ١١٣ ، والبحر المحيط / ٢٣٠ ، والكشاف للزمخشري ٥٥/٢ .

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) لسوء فهمه كلام سيبويه ، وتجاسر عليه بأسلوبه المعروف ، فتصدى له أبو حيان ورد ظلمه لإمام النحاة ، وأراه وجه الحق والفهم الصحيح لكلام سيبويه ، ورأيه في توجيه الآية وأمثالها . وأبو حيان هو الخبير بذلك . وتبعه غيره كابن مكتوم ، والسمين الحلبي ، ولكن القضية عند صاحب كتاب (سيبويه والقراءات) كانت هنا عكس الأولى إذ اعتبر أبا حيان وتلميذه ابن مكتوم - ولعله لم يقف على كلام السمين - متحاملين على الرازي ، وراح يفتش عن سبب ذلك ، حتى قال : « ويبدو أن شيئاً ما كان بين هؤلاء المفسرين ، فأنت ترى أبا حيان يتحامل على الفخر الرازي تحاملاً واضحاً ، ويؤزره في ذلك تلميذه ابن مكتوم رأيت ذلك في أكثر من موضع ، ولست أدري سر هذا التحامل ، ولولا أنني أعلم أن أبا حيان كان حرّ الرأي تجاه النحو والنحاة ، وعلى رأسهم سيبويه ، لقلت : إنه يتعصب لسيبويه ضد الفخر الرازي ... وأخيراً استنتج أن التنافس في ميدان التفسير هو السبب المباشر ، كما يحدث عادة بين أهل الصناعة الواحدة في بعض الأحيان » (١).

وأعجب لتنافس بين رجلين غير متعاصرين ، إذ توفي الفخر الرازي (سنة ٦٠٦هـ) وأبو حيان (سنة ٧٤٥هـ) ، وإذا كان يمكن لهذا السبب أن يصح - وما هو بكائن- فهل يمكن أن يعد هجوم هذا الباحث وظلمه وثلبه لسيبويه والبصريين من قبيل التنافس الذي

(١) سيبويه والقراءات / ١١٤ .

ذكره في ميدان النحو ، إذ ما يزال يعد نفسه من علماء النحو إلى درجة نقد سيبويه والبصريين؟!.

وغريب أن يجعل نقاش أبي حيان للرازي ، إحقاقاً للحق ، تحاملاً واضحاً ؛ لأن الموضوع يتعلق بسيبويه ، ويجعل قول أبي حيان في الزمخشري تعقيباً قوياً . وأعرب من هذا زعم هذا المؤلف أن أبا حيان يتحمل على الفخر الرازي في أكثر من موضع ، ولا يذكر نماذج لذلك ، بل لا يشير إليها ؛ لأنه لا يجد نماذج لذلك في البحر المحيط أو غيره من كتب أبي حيان ، وكأنه لا يعلم أن أبا حيان لم يتحمل على أحد كما تحامل على الزمخشري ، مما حدا بالعلماء من بعد إلى البحث والتفتيش عن أسباب حملته عليه ، فألف أبو زكريا الشاوي^(١) كتاب (المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري) وجمع فيه أقوال أبي حيان التي نقلها من تفسيري ابن عطية والزمخشري ، وتناولها بالنقد والرد ، وأبدى فيه كثيراً من النقاش والملاحظات القيمة حول ردود أبي حيان عليهما ، ونقده وتلبهلهما بالحق والباطل ، وهو منصف في محاكمته بينهم ، وهناك محاكمات أخرى بينهم في كل عصر بعدهم^(٢).

وهل يعرف مؤلف (سيبويه والقراءات) أن الفخر الرازي

(١) أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي المغربي النانلي الملياني الجزائري المالكي ، المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ ، له مؤلفات جلية بعضها في النحو والصرف وأصولهما ، وقعد للتدريس بالأزهر الشريف ، وتوفي بمصر . ينظر : ترجمته مفصلة في : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحيي ٤/٤٨٦ - ٤٨٨ ، المطبعة الوهبية بمصر - سنة ١٢٨٤ هـ .

(٢) ينظر: النحو وكتب التفسير ، الدكتور / إبراهيم عبد الله رفيدة ٢/٩٤٦ .

الذي يباهي بأقواله في نقد النحاة(١) لا يقول بتواتر القراءات السبع إلا ما اتفقت عليه أئمتها أو أغلبها ، وأنه ردد نقد بعض النحاة للقراءات في تفسيره مؤيداً له ، ومنه نقد الزمخشري لقراءة ابن عامر السالفة الذكر(٢) ، وأنه رد بعض القراءات السبعية المتواترة حتى على رأيه الذي ارتآه في تواترها(٣) .

وبعد ؛ فإنه نخلص مما تقدم إلى أن توجيه سيبويه في إعراب الآيتين وأمثالهما ، وتأويله لذلك ورأيه في هذه المسألة هو الأصح والأقرب إلى أساليب العرب وسنننها في كلامها وسمت لغتها ، والأليق بكتاب الله الكريم في بيانه وعلو بلاغته وإعجازه ، وقد وافقه جمهور العلماء من النحاة والمفسرين قديماً وحديثاً ، وخالفه آخرون ، واجتهدوا في ذكر تخريجات وتأويلات أخرى صحيحة أيضاً ، ولا تخلو من الصواب ، ولكل فضله ومكانته في العلم والاجتهاد .

والله أعلم بالصواب .

-
- (١) ينظر على سبيل المثال : سيبويه والقراءات د/أحمد مكي الأنصاري ، ص ٢ .
(٢) في الآية (١٣٧) من سورة الأنعام : (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) بالفصل بين المتضايقين المصدر « قتل » وفاعله « شركائهم » بالمفعول به .
(٣) ينظر: مفاتيح الغيب « التفسير الكبير » لفخر الدين الرازي ٦٣/١ ، ٧٤/٢ ، ١٣٦ ، ٢٠٦/١٣ ، ١١٤/١٩ ، ١٦٣/٢٤ ، ٢٥٨/٢٧ المطبعة البهية المصرية - بالقاهرة ، سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله رب العالمين .يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانتك ، وصلاة وسلاماً على محمد بن عبد الله -
٨- فهو أفصح العرب قاطبة .

وبعد معاشيتي لهذا البحث ، فإنني قد توصلت إلى الآتي :

- ١- التوجيه اللغوي ظاهرة قديمة له جذوره العميقة في العربية ، وقد صاحب النصوص في مسيرتها منذ كانت ، ولا بد من الأخذ به واللجوء إليه في بعض النصوص المشكلة في الظاهر عند النظرة الأولى ، سواء أكان الإشكال من حيث المعنى ، أم من حيث الإعراب .
- ٢- التوجيه اللغوي الصحيح ضروري في التعامل مع بعض النصوص ، بهدف تصحيح المعنى أو صون القاعدة النحوية العامة من تلك النصوص التي تبدو مخالفة لها عند النظرة الأولى .
- ٣- منهج سيبويه في التوجيه اللغوي منهج وسط ، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة بهدف رد ما يبدو قليلاً شاذاً إلى الكثير الشائع ، فراراً من الحكم عليه بالشذوذ ، والقلّة أورد القراءات ، كما فعل بعض النحاة .
- ٤- أخذ بمنهج سيبويه في التوجيه جمهور العلماء من النحاة والمفسرين الذين أجمعوا على ضرورة مبدأ التوجيه في بعض النصوص ، وكان غرض الجميع فهم مراد الله

تعالى ، وإدراك ما تتضمنه الآيات القرآنية من دلالات ومعان وأحكام .

٥- الرد على دعاوى بعض النحاة والمفسرين على إمام النحاة سيبويه ، وذلك بكشف حقائقها ، وتفنيدها على ضوء المنهج العلمي دون محاباة لأحد مهما كانت مكانته العلمية .

٦- ضرورة التأكد مما يطلقه بعض المعاصرين من أحكام فيما يتعلق بالتراث الإسلامي ، وكتبه ، ورموزه .

٧- ربط الدراسات اللغوية بكتب التراث والمصادر الأولى في كل مجال ، والصبر على دراستها وحسن تفهمها ، والبعد عن تلقف الشعارات ، والدعاوى وأشلاء النصوص من المعاصرين .

وبعد ... فلست أدعي أنني ابتدعت جديداً ، ولا جئت بالكمال ، فإن كل إنسان لابد له أن يخطأ ، مهما حاول تجنب هذا الخطأ ، وحسبي أنني اجتهدت ، وحاولت ، فإن أصبت فبفضل الله تعالى ، وإن كانت الأخرى فإني أستغفره تعالى ، وأتوب إليه من الخطأ والزلل والشطط .

وله الحمد في الأولى والآخرة ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه المنتجين.

الباحث

أهم المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : المصادر والمراجع العامة .

- ١- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوجي ، دمشق ، سنة ١٩٧١م .
- ٢- أساس البلاغة ، الزمخشري ، مكتبة الوهبة بالقاهرة ، سنة ١٩٨٣م .
- ٣- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٩م .
- ٤- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، وزارة الأوقاف . بغداد ط ٥ / - سنة ١٣٩٧م .
- ٥- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، سنة ١٤٠٠هـ .
- ٦- ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٤٥هـ .
- ٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، ط/٢ ، سنة ١٩٩٦م .

- ٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام
الأنصاري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ط:
دار الفكر ، بيروت ، ط/٣ ، بدون .
- ٩- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق
الدكتور / مازن المبارك ، دار العروبة بالقاهرة ، سنة
١٩٥٩ م .
- ١٠- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، مكتبة النصر
الحديثة بالرياض- السعودية، بدون .
- ١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ،
تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر - بيروت
١٣٩٦ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٢- البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ، تحقيق/
طه عبد الحميد طه، مراجعة / مصطفى السقا ، دار
الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م .
- ١٣- تاج العروس في شرح القاموس ، للزبيدي ، ط بولاق
سنة ١٣٠٧ هـ .
- ١٤- التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء العكبري ، تحقيق
/ علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت ، ط «٢»
سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٥- التحرير والتنوير من التفسير ، لابن عاشور ، الدار
التونسية للنشر ، والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع
والإعلان ، طرابلس ، ليبيا ، بدون .

- ١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان . ط جامعة أم القرى بمكة المكرمة - السعودية .
- ١٧- الجامع لأحكام القرآن «تفسير القرطبي» للقرطبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ١٨- جمهرة اللغة لابن دريد ، نشر بعناية كرنكو - حيدر آباد - الدكن بالهند سنة ١٣٤٥هـ .
- ١٩- حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون .
- ٢٠- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور/ مصطفى إمام - القاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٢١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ، بدون .
- ٢٢- الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية - سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٦م .
- ٢٣- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ، المطبعة الوهبية بمصر ١٢٨٤هـ .
- ٢٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي، دار المعارف- القاهرة - ط٢- ١٣٢٨هـ .
- ٢٥- الدر اللقيط من البحر المحيط على هامشه ، لابن مكتوم

القيسي النحوي .

٢٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي

، تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، دار القلم ،

دمشق ، ط/١ ، سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

٢٧- الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين ،

للدكتور / أحمد مكي الأنصاري - دار المعارف بالقاهرة

١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٢٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،

للألويسي ، دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٣٩٨ هـ =

١٩٧٨ م.

٢٩- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ،

تحقيق الدكتور / حاتم الضامن ، ط/ مؤسسة الرسالة

ببيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٣٠- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق / مصطفى

السقا ، وآخرين ، ط/١ ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ،

مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

٣١- سيبويه والقراءات ، للدكتور / أحمد مكي الأنصاري ،

دار المعارف بمصر - القاهرة - ط/١ - ١٩٧٢ م .

٣٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للأشموني ، دار

إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، وبهامشه حاشية الصبان

عليه ، بدون تاريخ .

٣٣- شرح التصريح على التوضيح . الشيخ خالد الأزهرى-

- دار الفكر – بيروت، بدون .
- ٣٤- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، جامعة بنغازي – ليبيا ، تحقيق الشيخ/ يوسف حسن عمر ، بدون .
- ٣٥- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ط/١٣ ، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- ٣٦- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/١ ، بدون .
- ٣٧- شواذ القراءات ، لابن خالوية ، نشر/ج/براجستراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر – القاهرة ، بدون .
- ٣٨- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، بدون .
- ٣٩- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن ، للدكتور / محمد عبد القادر الهنادي ، مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة – ط/١ – ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ٤٠- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، للدكتور / فتحي محمد الدجني – مطبعة جامعة الكويت ، ط/٣ ، سنة ١٩٧٤م .
- ٤١- ظاهرة المنع في النحو العربي ، لمازن عبد الرسول سلمان الزبيدي ، رسالة ماجستير – كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

- ٤٢- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي
«حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» لشهاب الدين
الخفاجي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط/١ ،
بدون .
- ٤٣- العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق الدكتور/ عبد الله
درويش ، مطبعة العاني - بغداد ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- ٤٤- الكتاب ، لسبويه ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون .
مطبعة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة الرفاعي بالرياض ،
السعودية ، ط/٢ سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، وطبعة
بولاق بالقاهرة ، المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦هـ .
- ٤٥- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون ، لحاجي خليفة
، مكتبة السني ، بيروت ، بدون .
- ٤٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل ، لجار الله الزمخشري ، طبعة مصطفى البابي
الحلبي بالقاهرة، ط/٣ سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .
- ٤٧- لسان العرب ، لابن منظور الأفريقي المصري ، دار
صادر ، بيروت ، بدون .
- ٤٨- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح
عنها ، لابن جني ، تحقيق / علي النجدي ناصف ،
وآخرين ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/١ ، سنة ١٩٦٦م .
- ٤٩- مختار الصحاح ، لأبي بكر الرازي ، دار الكتاب العربي .
- ٥٠- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك

- دار الفكر ، بيروت ، ط/٣ ، سنة ١٩٩٥ م .
- ٥١- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ،
تحقيق الدكتور / حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة -
بيروت ، سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٥٢- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، تحقيق / فانز فارس ،
ط/٢ ، الكويت ، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٥٣- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق / محمد علي النجار ،
وآخرين ، الهيئة العامة للكتاب ، ط١ ، سنة ١٩٦٦ م .
- ٥٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق الدكتور/عبد
الجيل عبد شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، سنة
١٤٠٨ هـ .
- ٥٥- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار المأمون - بيروت
- بدون .
- ٥٦- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ،
للدكتور / محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة كلية الآداب ،
الطبعة الثانية ، سنة ٢٠٠١ م .
- ٥٧- مفاتيح الغيب « التفسير الكبير » لفخر الدين الرازي ،
المطبعة البهية المصرية بالقاهرة ، سنة ١٣٥٧ هـ -
١٩٣٨ م .
- ٥٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني محمود
- بهامش خزانة الأدب .
- ٥٩- المقتضب ، لأبي العباس المبرد . تحقيق الشيخ/عبد

الخالق محمد عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية بالقاهرة . ط ١ . ١٣٨٦ هـ .

٦٠- النحو وكتب التفسير ، للدكتور/ إبراهيم عبد الله رفيدة ،
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ،
ليبيا ، ط/٣ ، سنة ١٩٨٩ م .

٦١- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي
الدين عبد الحميد، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ،
سنة ١٩٧٠ م.

٦٢- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة
السعادة ، مصر ، القاهرة ، بدون.

٦٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق
أ.د/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت ، سنة ١٣٩٧ هـ
= ١٩٧٧ م.